الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في جلسة صباح اليوم هذه وأود أن أذكِّر الوفود مرة أخرى بأن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق أو أقل للذين يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للذين يتكلمون بالنيابة عن عدة وفود. ويمكن للوفود أن تعمم نسخا خطية من البيانات المطوّلة التي ستنشر على موقع ”كويكفيرست“ في شبكة المعلومات الدولية. وأود أن أذكِّر أعضاء الوفود أيضا بأنه عندما ينتهي الوقت المخصص لهم، سيظهر الضوء الأحمر على النقطة الضوئية أمامهم. أرجو من الوفود التكرم بالانتباه إلى هذه الإشارة. وبعد فترة السماح سأطلب منكم اختتام بيانكم إذا تجاوزتم الوقت المحدد. أرجو أن تنتبهوا إلى هذا الضوء حتى يستمر العمل بطريقة منظمة وفي إطار الجدول الزمني المقرر. وأشكركم مقدماً على تعاونكم الكامل.

السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشارك الآخرين تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة، وكذلك تهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأنا متأكد من أنكم بقيادتكم القديرة ستديرون بمهارة مداولاتنا المقبلة. كما أود أن أشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما المضنية في دعم عمل اللجنة. وأود أن أؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في اضطلاعكم بعملكم القيِّم.

نجتمع هنا وسط توقعات متزايدة بشأن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويسرني أن ألاحظ أنه لأول مرة خلال عقد من الزمان تقريبا تعرب غالبية الوفود في هذه اللجنة عن وجهات نظر إيجابية بشأن الوضع الراهن. وفي الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ التي عقدتها في أيار/مايو تمت الموافقة على جدول الأعمال الموضوعي والإطار الزمني، ووضع حجر الأساس لنجاح المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

ووافق مؤتمر نزع السلاح أخيرا على برنامج عمله وهو يتأهب للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المنتظرة منذ عقد من الزمن. إن آفاق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ أكثر إشراقا من أي وقت مضى. والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي جارية على قدم وساق بشأن وضع نظام لما بعد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مع التزامهما الثابت بإجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتهما النوويتين. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن بعض المبادرات، مثل الاقتراح المكوّن من خمس نقاط لنزع السلاح النووي الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون، فضلا عن رؤية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية التي طرحها الرئيس أوباما، قد نشّطت المناقشات بشأن نزع السلاح النووي على نطاق عالمي. وأنا واثق بأن نزع السلاح وعدم الانتشار سيكونان محور جدول الأعمال العالمي في عصرنا.

قبل أسبوعين، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة مكرّسة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191)، وأقرّ وثيقة تاريخية، هي القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). يعتقد وفدي أن القرار دليل واضح على المهام الواسعة النطاق التي يجب علينا القيام بها في السنوات القادمة، وهو يؤيد تأييدا تاما الأهداف المنصوص عليها في القرار. وتؤمن جمهورية كوريا بأنه ينبغي الاستمرار في تعزيز الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار. وفي مواجهة النكسات والتحديات المختلفة، لم تكن معاهدة عدم الانتشار بمثابة حجر زاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب ولكنها نجحت أيضا في الحد من انتشار الأسلحة النووية.

يرى وفدي أنه بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، ينبغي زيادة تعزيز آليات الرصد والتحقق من خلال إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واكتسى هذا أهمية أكبر نظرا للنهضة الحالية في مجال الطاقة النووية. وإذا كانت النهضة النووية الحالية تمثّل اتجاهاً لا رجعة فيه في ظل تحديات أزمة الطاقة وتغير المناخ، فيتعين على المجتمع الدولي التوصل إلى السبل والوسائل للتصدي للمخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتجاه والاستمرار في تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لأن خطر الإرهاب النووي يوصف باعتباره أشد الأخطار المحدقة والوشيكة على الأمن العالمي، يعترف وفدي بمختلف الجهود الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين، بما في ذلك الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية والمبادرة العالمية لمكافحة انتشار الإرهاب النووي. علاوة على ذلك، نرحب بمبادرة رئيس الولايات المتحدة عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في نيسان/أبريل المقبل. ونعتقد أن مؤتمر القمة سيكون مناسبة لحشد إرادة قادة العالم وتجميع حكمتنا الجماعية للتصدي لمخاطر انتشار المواد النووية.

إن المسألتين النوويتين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران تشكّلان تحديا ملحّا للجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونرحب بالجهود الدؤوبة التي تقوم بها الأطراف المعنية، ونؤيد التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للمسائل المعلّقة. وما زال التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمراً حيويا لتأمين السلام والأمن في شمال شرق آسيا، فضلا عن الحفاظ على سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار. وما زالت جمهورية كوريا متمسكة بموقفها الثابت

بأنه لا يمكن السكوت على ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير نووي. وفي هذا الصدد، تقدِّر جمهورية كوريا الرد الموحّد والقوي من المجتمع الدولي على التجربة النووية الثانية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو من خلال اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وما تبعه من تنفيذ.

ويتمثل الهدف المشترك لجمهورية كوريا والبلدان المعنية في تحقيق نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، تتمسك الأطراف الخمسة المعنية بموقفها الحازم القائل بأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي حلها من خلال المحادثات السداسية وبطريقة سلمية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فورا إلى المحادثات السداسية متخذة موقفا مخلصا نحو نزع السلاح النووي. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وفقا للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي وقّعت عليه الأطراف الستة، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكرر رئيس جمهورية كوريا، لي ميونغ باك، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر A/64/PV.3)، اقتراحه عقد صفقة كبرى، قائلا إن تفكيك كوريا الشمالية للعناصر الأساسية لبرنامج أسلحتها النووية سيقابله تقديم ضمانات أمنية ومساعدات دولية. ويدل هذا الاقتراح على التزامنا بالتوصل إلى حل أساسي للمسألة النووية الكورية الشمالية. وستستمر جمهورية كوريا في مناقشة تفاصيل الصفقة الكبرى مع البلدان المعنية.

ترحب جمهورية كوريا بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين البلدان الخمسة الدائمة العضوية زائد واحد (مجموعة ٥+١) وجمهورية إيران الإسلامية في جنيف باعتباره خطوة ذات مغزى إلى الأمام. وندعو إيران إلى إجراء مزيد من الحوار في إطار مجموعة ٥+١. ويحدونا الأمل في أن تحل المسألة المتعلقة بالمنشأة النووية الواقعة قرب مدينة قم والمعلن عنها مؤخرا بتعاون الحكومة الإيرانية تعاونا كاملا مع الوكالة وفقا للمعايير الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية.

ترى جمهورية كوريا أن مسألة الأسلحة التقليدية تستحق الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي. ومن المخيب للآمال هذا العام أن فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كانت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ستدرج بوصفها الفئة الثامنة في السجل.

فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، تدرك جمهورية كوريا تماما الحاجة إلى الحد من المعاناة الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى معالجة المشاكل المرتبطة باستخدامها. يرى وفدي أنه من المؤسف أنه على الرغم من عامين من المفاوضات المكثفة، لم يتمكن فريق الخبراء الحكوميين للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر من التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع بروتوكول جديد. ويعتقد وفد بلدي أن بروتوكولا جديدا، في حال اعتماده وتنفيذه تنفيذا صادقا، سيكون له أثر ملموس على أرض الواقع. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بفعالية وبصورة بنّاءة في المناقشات المقبلة إذا اتفق على الاستمرار في إجراء مزيد من المناقشات في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية في اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر.

بعد مرور عشرين عاما على انتهاء الحرب الباردة، يبدو أن هناك توافقاً جديداً في الآراء يتشكل الآن في المجتمع

الدولي نحو تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. ومع وجود بوادر واعدة كثيرة في كل ركن من أركان المعمورة، ينبغي للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان تحقيق نتائج ملموسة.

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ستكون الأشهر القليلة المقبلة مهمة فعلا لكل الدول الأعضاء ولآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة. ويؤمن وفدي إيمانا عميقا بأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يرسل رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن معاهدة عدم الانتشار حجر زاوية قوي في النظام العالمي لعدم الانتشار. وأعتقد أننا جميعا في هذه القاعة علينا مسؤولية أساسية ومشتركة عن إنجاح هذا المؤتمر. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أشدد على أننا ينبغي أن ننتهج نهج احترام متبادل ونبدي مرونة وروح تعاون بغية تحقيق تقدم أكبر في نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين.

وقبل اختتام بياني، يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى المؤتمر السنوي المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار الذي تشارك جمهورية كوريا في استضافته مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح منذ عام ٢٠٠٢. وسيعقد المؤتمر هذا العام في جزيرة جيجو في كوريا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر تحت عنوان: ”معاهدة عدم الانتشار ٢٠١٠: آفاق عهد جديد من التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار“. ونأمل بإخلاص أن تمثِّل المناقشات في المؤتمر إسهاما بنّاء في أهدافنا المشتركة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم. ويسرنا أن نرى عضوا بارزا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يرأس هذه اللجنة وأود أن أؤكد لكم على تعاون وفد البرازيل الكامل من أجل نجاح عملنا.

(تكلمت بالإنكليزية)

ونغتنم أيضا هذه الفرصة لننوّه مع التقدير بالعمل الذي قام به الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وتؤيد البرازيل تماما الآراء التي جرى الإعراب عنها في وقت سابق باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

تعقد هذه الدورة للجنة الأولى في خضم توقعات متجددة للمجتمع الدولي في ما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولأن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، فإننا نرحب بالعلامات التي تبعث على التفاؤل التي برزت في الأشهر الماضية ونأمل أن يتحقق تقدم ملموس باتجاه نزع السلاح النووي. وترحب البرازيل باستئناف المحادثات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. إنها خطوة مهمة ربما تمهد الطريق للمزيد من التخفيضات في ترساناتهما. لقد كانت قمة مجلس الأمن التي عقدت يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر إسهاما إيجابياً إذ جددت الالتزام السياسي بمعالجة قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية عن متابعة هذا الأمر والتوصل إلى الحلول الوسطى الضرورية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل بعد ١٢ عاما من الجمود كان تطورا مهما آخر. ولا بد أن ترتكز دورة العام المقبل على ما تحقق من تقدم في عام ٢٠٠٩. ومن الضروري اتخاذ خطوات جديدة باتجاه الإزالة التامة للأسلحة النووية. وينبغي ألاّ تحل المبادرات الثنائية محل إبرام اتفاق متعدد الأطراف ولا يمكن التراجع فيه ويمكن التحقق منه بشأن نزع السلاح الكامل. إن دخول

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سيكون عنصرا أساسيا لتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. والإجراء الآخر الذي سيكون له تأثير مهم هو بدء مفاوضات جوهرية بشأن عقد معاهدة بشأن المواد الانشطارية. لقد اتفق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ على ١٣ خطوة عملية لتحقيق نزع السلاح، بما في ذلك الالتزام التام للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وينبغي أن يرتكز المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار المقرر أن ينعقد العام القادم على هذه الإنجازات.

هناك صلة واضحة لا تنفصم بين نزع السلاح وعدم الانتشار. فهما عمليتان تعزز كل واحدة منهما الأخرى وأفضل ضمان لمنع انتشار الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي. ويجب تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار ونتائج عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ تنفيذا كاملا. والبرازيل ملتزمة تماما بجهود المجتمع الدولي لعدم الانتشار. ونحن ملزمون دستوريا باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً. ويجب أن تتقيد كل البلدان بالتزاماتها النابعة من المعاهدة. ويجب صون التوازن بين الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار. إن جهود فرض مسؤوليات إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مقترنة بتنفيذ انتقائي للالتزامات القائمة بنزع السلاح يؤثر على مصداقية النظام وبالتالي يؤدي إلى تقويض فعاليته.

وترى البرازيل أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكِّل إسهاما هاما في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحن، باعتبارنا عضوا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في المناطق الكثيفة السكان، مقتنعون بضرورة توسيع الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتشمل مناطق أخرى من العالم. وبغية تحقيق الفعالية، يجب أن تكون هذه الضمانات لا رجعة فيها وملزمة قانونا. ومرة أخرى هذا العام، سنقدم مع نيوزيلندا مشروع قرار يسعى لجعل نصف الكرة الأرضية الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تلقى هذه المبادرة مرة أخرى تأييدا واسعا في اللجنة الأولى.

وينبغي ألاّ توجّه جهودنا نحو إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وحدها، ولكن أيضا نحو التصدي لمشاكل الأسلحة التقليدية. وفي حالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جرى اعتبارها أسلحة دمار شامل من الناحية الفعلية، فإن الحاجة جلية إلى اتخاذ إجراءات فعالة. ونحن ملتزمون التزاما صارماً بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. لكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل. ومن المهم أن نذكر بأن قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٣ حدد سلسلة أنشطة تحضيرية للاجتماع الرابع من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠١٠ وللمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، نعلِّق أهمية خاصة على تعزيز التعاون بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بفعالية. وعلاوة على ذلك، تؤكد البرازيل من جديد على دعمها لإبرام صك دولي ملزم قانونا يسمح للدول بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقُّبها.

إن مسألة نقل الأسلحة مسألة تكتسي أيضا أهمية قصوى. والبرازيل ترى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمفاوضات بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة وتدعم عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٠/٦٣. وينبغي أن تكون أي معاهدة متعددة الأطراف بشأن نقل الأسلحة التقليدية فعالة ومتوازنة وغير تمييزية وملزمة قانونا. إنها ستنظم الاتجار المشروع بوضع معايير دولية مشتركة من شأنها أن تساعد أيضا في منع تحويل تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وينبغي أن

تحدد المعاهدة معايير واضحة تؤخذ في الحسبان عند الترخيص بالصادرات. وينبغي أن ترتكز تلك المعايير على المسؤوليات المشتركة فيما بين بلدان التصدير والاستيراد والعبور، إضافة إلى الحظر الصريح لنقل الأسلحة بدون إذن الهيئات الحكومية المعنية في بلدان العبور والاستيراد المعنية. كما يجب ألاّ يتأثر حق الدول في صنع واستيراد وتصدير ونقل وحيازة هذه الأسلحة والذخائر.

إن زخما إيجابيا يزداد. ويجب أن نكون مستعدين لاغتنام الفرص التي تبرز. وفي هذا السياق، من المهم بشكل خاص أن نجدد التزامنا بالعمل البناء نحو تحقيق أهدافنا المشتركة وأن نسعى إلى إيجاد حلول ابتكارية للتحديات التي تواجهنا.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهانينا لكم، السفير كانسيلا، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. من حسن حظنا أنه يمكننا الاعتماد على قيادتكم لمناقشاتنا في دورة هذه السنة في وقت يتجدد فيه الاهتمام بنزع السلاح. وأؤكد لكم على دعم وفدي الكامل أثناء اضطلاعكم بمهمتكم الكبيرة.

يشهد العالم تحركاً تاريخياً كبيرا في مجال نزع السلاح. ويسوده شعور بالأمل. ومع أن إشارات ذلك التغيير آخذة في الظهور طوال السنوات القليلة الماضية، فقد أظهرت هذه السنة تسارعاً أكبر. حيث بدأ أكبر حائزين للسلاح النووي في العالم مفاوضاتهما بشأن اتفاق مُلزم قانوناً، يتعلق بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ليحلّ محلّ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي تنتهي صلاحيتها في غضون أقل من شهرين من الآن.

وقبل أسبوعين، وفي مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها (انظر S/PV.6191)، اُتخذ بالإجماع قرار صارم وموضوعي، استهدف، في جملة أمور، السعي إلى عالم أكثر أماناً للجميع، وإلى تهيئة الظروف لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وليست هذه سوى أمثلة قليلة، ونأمل أن نشهد المزيد منها. وفي مؤتمر قمة مجلس الأمن ذاك، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس وزرائنا الجديد، السيد يوكيو هاتوياما أن على اليابان مسؤولية أخلاقية للعمل، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القنابل الذرية. ولذا، فإنها مستعدة لتولي القيادة في تنفيذ القضاء على الأسلحة النووية.

نرحب بخطاب رئيس الولايات المتحدة أوباما في براغ، الذي حدّد فيه رؤية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد ألهم ذلك الناس في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، أودّ أن أقول للذين يمتلكون الأسلحة النووية أو يحاولون امتلاكها، إن الحصول عليها بحدّ ذاته، ينبغي ألاّ يمنحهم أية ميزة سياسية في السياسات الدولية. وأعتقد أن اقتسام هذه الفكرة – فكرة عدم منح أية امتيازات سياسية، لقاء امتلاك أسلحة نووية مع المجتمع الدولي – يُسهم في تحقيق المزيد من نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وعلى جميع الدول في العالم قاطبة مسؤولية مشتركة. فعلى جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية أن تتخذ تدابير محددة لتخفيض ترساناتها النووية تخفيضاً كبيراً، بهدف القضاء النهائي عليها. ويجب على الدول غير النووية، بدورها، أن تتقيد تقيُّدا صادقا بواجباتها المتعلقة بعدم الانتشار، مما يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. لكنه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بهذه المسؤولية المشتركة، على الرغم من التوجُّه المحبَّذ والمتسارع باستمرار، الذي ذكرته آنفاً. ولا يزال هناك عدد كبير من الترسانات النووية. ويواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات صعبة. وعلاوة على ذلك، هناك خطر متزايد من حصول الإرهابيين

على مواد وتكنولوجيا نووية. فليس لدينا وقت نضيّعه. لقد حان الوقت لنقوم بعمل ما.

ولا يمكننا أن نتحمل إخفاق مؤتمر آخر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السنة المقبلة. ويجب على الدول الأطراف أن تُرسي خطوات فعالة وعملية لجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة، وتعزز نظامها. واسمحوا لي أن أحدد بعض النقاط الهامة لبلوغ تلك الغايات.

أولاً، ينبغي على جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وليس بعض دول نووية معينة فحسب، أن تتخذ خطوات محددة لتخفيض ترساناتها النووية. وبينما ينخرط الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في محادثات لتخفيض الأسلحة النووية، على الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية ألاّ تنتظر إحراز تقدم في تلك المحادثات، كما أشار الرئيس الروسي في الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وفي هذا الصدد، نرحب بجميع جهود نزع السلاح النووي، التي تبذلها الدول الحائزة له، ونذكّر بالتحديد بالإعلان الأخير لرئيس وزراء المملكة المتحدة، بشأن إمكانية التخفيض في المستقبل لغوّاصاتها النووية من أربع غوّاصات إلى ثلاث. فهذا مثال جيد على التخفيض بأرقام محددة، من جانب دولة نووية غير روسيا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي للدول التي تمتلك أسلحة نووية أن تكشف المعلومات، في عملية تخفيض الترسانات النووية، بما يضمن الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أيضاً أهمية تطبيق مبدأ عدم عكس مسار ذلك وإمكانية التحقق من عملية السعي إلى التخلص من الأسلحة النووية.

ثانياً، ينبغي وضع المعاهدتين الهامتين لنزع السلاح، اللتين تكملان نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، موضع التنفيذ بدون المزيد من الإبطاء. وينبغي البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أسرع وقت ممكن. وتحث اليابان بقوة جميع الدول التي لما توقع بعد على المعاهدة وتصادق عليها على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة. وينبغي الحفاظ على عمليات الوقف الاختياري المؤقت القائمة إلى حين بدء نفاذ المعاهدة. وفي المؤتمر الناجح المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، بمستوى رفيع غير مسبوق من الحضور، قدَّم وزير خارجيتنا ، كاتسويا أوكادا، مبادرة اليابان لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشمل إرسال مبعوثين خاصين إلى دول المرفق ٢، التي لما توقِّع أو تصادق على المعاهدة بعد، فضلاً عن المساهمة في إقامة نظام تحقُّق قوي.

ولا بد من البدء الفوري بالمفاوضات، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في دورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح. وبانتظار إبرام تلك المعاهدات، تطالب اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأن تعلن وتنفِّذ الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وقد شهد مؤتمر نزع السلاح هذا العام حالة غريبة نوعاً ما. وكمنعطف تاريخي للأحداث، تم اعتماد برنامج عمل بعد عقد من التأزم، لكن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع تنفيذ جوهر البرنامج، الذي كان المؤتمر نفسه قد اعتمده بتوافق الآراء. وتلك حالة محيِّرة، لا يمكن لأحد من خارج مؤتمر نزع السلاح أن يفهمها. فينبغي لهذا المؤتمر أن يرتقي إلى مستوى توقُّعات العالم، والبدء مباشرة بعمل موضوعي، بشأن مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وغيرها من المسائل الهامة في دورة عام ٢٠١٠.

ثالثاً، ينبغي التقيد بإخلاص بالتزامات عدم الانتشار النووي. وللحد من خطر الانتشار، ومنع وصول أيدي الإرهابيين إلى المواد النووية، ينبغي للدول التي تستخدم الطاقة النووية لأغراض سلمية، أن تتقيد بأعلى مستوى من

المعايير في كل مجال للضمانات النووية وضمانات الأمن والسلامة.

رابعاً، يجب ألاّ يستمر انتهاك واجبات عدم الانتشار مع الإفلات من العقاب، بل يجب وقفه بحزم. والتجارب النووية وقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بإطلاق الصواريخ هما تهديد خطير للسلام والأمن، ليس في منطقة شمال – شرق آسيا فحسب، وإنما في المجتمع الدولي بأكمله أيضاً، ولا يمكن التغاضي عنهما تحت أية ظروف. ومن المفروض أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تنفِّذها جميع الدول الأعضاء تنفيذاً كاملاً بدون إبطاء أيضاً.

ومن المؤسف أن إيران واصلت ووسَّعت أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك بناء منشأة جديدة لتخصيبه، في تحدٍّ لدعوات المجتمع الدولي. وأؤيد جهود مجموعة الـ ٣+٣ التابعة للاتحاد الأوروبي – فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الصين، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة – من أجل إيجاد حل سلمي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وفي هذا السياق، أرحب بالوثيقة الختامية للاجتماع الذي انعقد بين مجموعة الـ ٣+٣ وجمهورية إيران الإسلامية. ولديّ أمل قوي بأن نشهد تقدماً عملياً أثناء تلك الاجتماعات.

خامساً، ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني. وثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار بالغة الأهمية في هذا الصدد. وينبغي للرأي العام، بشكل خاص، أن يدرك تماماً الآثار الرهيبة للأسلحة النووية، واليابان ملتزمة ببذل أقصى جهودها لنقل خبراتها المتعلقة بهيروشيما وناغازاكي، إلى شعوب العالم قاطبة وإلى الأجيال المقبلة. وما هو أكثر من ذلك أن يتضمن أيضا التعليم الاتصال باتجاهين بين المجتمع المدني والحكومة. وينبغي للقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين أن يتقَبلوا مساهمة بنَّاءة من المجتمع المدني. ونأمل في هذا الصدد أن تتمكّن اللجنة المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، برئاسة مشتركة بين السيدة كواغوتشي، ممثلة اليابان، والسيد إيفانز، ممثل أستراليا، وبتقريرها المزمع إصداره في مطلع السنة المقبلة، من أن تُسهم إسهاماً كبيراً في عملنا في هذا المجال.

ستقدم اليابان مرة أخرى مشروع قرار معنوناً ”تجديد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، يعبِّر عن العناصر السالفة الذكر. وفي كل عام، يحظى مشروع القرار ذاك، ضمن عدة قرارات أخرى لنزع السلاح النووي، بأعلى عدد من الأصوات المؤيدة في الجمعية العامة، بما في ذلك أصوات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، حيث بلغ العدد ١٧٣ صوتا في العام الماضي وهو الأعلى على الإطلاق. ونأمل أن يُعتمد مشروع قرارنا مرة أخرى بتأييد ساحق هذا العام، الأمر الذي يُنتظر أن يساعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد في أيار/مايو المقبل على تعزيز نظام المعاهدة بنجاح.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة الأسلحة التقليدية. واليابان تتعامل مع هذه المسألة بنهج شامل يجمع بين نزع السلاح والشواغل الإنسانية والتنمية. وفي تموز/يوليه من هذا العام، صدّقت اليابان على اتفاقية الذخائر العنقودية. ونعتبر أن من المهم أيضا إيجاد صك قانوني دولي فعال وذي مغزى في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، يشترك فيه كبار منتجي وحائزي الذخائر العنقودية. وفضلا عن ذلك وفي ضوء التهديد الخطير الذي يشكِّله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الدول الأعضاء مدعوّة إلى أن تنفذ بصورة كاملة برنامج عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود اليابان أن تطلب من جميع الدول الأعضاء أن تؤيد بقوة مشروع القرار بشأن الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي ستقدمه اليابان بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وكولومبيا.

يُعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في كارتاخينا، كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وسيلقي المؤتمر الضوء، في جملة أمور، على مسألة مساعدة الضحايا. واليابان تضطلع منذ أمد بعيد بدور فعال في التعاون الدولي في مساعدة ضحايا الألغام وهي مستعدة لمواصلة تعزيز هذه المساعدة والإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي.

ما فتئت اليابان تساند مبادرة معاهدة الاتجار بالأسلحة التي من شأنها أن تكفل استيراد الأسلحة وتصديرها ونقلها على نحو مسؤول. ويسعدنا اعتماد تقرير يتعلق بالعمل المستقبلي بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة بتوافق الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لهذا العام. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة الذي سيتضمن قرارا بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.

لقد نجحنا في تحسين الأجواء هذا العام. والمجتمع الدولي يواجه الآن اختبارا قاسيا لمدى قدرته الجماعية على تحويل هذه الأجواء الإيجابية إلى إجراءات حقيقية وملموسة. وأول اختبار من هذا القبيل هو هذه اللجنة الأولى. والعام المقبل حاسم أيضا، في مؤتمر نزع السلاح وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي. ولن تدخر اليابان وسعا في الاضطلاع بدور رائد والقيام بدور في التقريب بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية إقامة عالم يسوده الأمان والسلام من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد وانغ تشون (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة.

في مواجهة الحالة الأمنية الدولية المعقّدة والمضطربة، ينبغي لجميع البلدان أن تتبنى مفهوما أمنيا جديداً يقوم على الثقة المتبادلة والمصلحة المتبادلة والمساواة والتنسيق؛ وأن تحترم وتراعي الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان الأخرى بصورة كاملة؛ وأن تسعى إلى بناء علاقات بين الدول أساسها التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة؛ وأن تحل الخلافات وتبدد الشكوك؛ وأن تجري حواراً وتعاوناً على قدم المساواة؛ وأن تحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بتعددية الأطراف وتوطيد نظام الأمن الجماعي بحيث تكون الأمم المتحدة في محوره. والقيام بذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكّن المجتمع الدولي من صون السلام والاستقرار الدوليين بفعالية وبلوغ هدف تحقيق الأمن للجميع بطريقة يخرج معها الجميع فائزين.

قدّم الرئيس الصيني هو جينتاو في اجتماع قمة مجلس الأمن الأخير بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191) خمسة اقتراحات مهمة، إلى جانب أربعة تطلعات، من أجل بناء عالم أكثر أمانا للجميع. ويحدونا الأمل في أن يستفيد المجتمع الدولي استفادة كاملة من الفرص غير المسبوقة التي ظهرت حديثا بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي وأن يعزز تلك العملية للإسهام في بلوغ هدف إيجاد عالم أكثر أمانا للجميع.

إن تحقيق الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الشامل، وبالتالي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، هو مطمح مشترك لجميع الشعوب المحبة للسلام، وهدف طالما أيدته الصين وسعت إلى تحقيقه ببذل جهود لا تعرف

الكلل. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجّه جهوده بالطرق التالية.

أولا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي بحسن نية والتعهد علانية بعدم السعي إلى حيازة الأسلحة النووية بشكل دائم. وفي غضون ذلك، يتعين بذل جهود للحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار على الصعيد العالمي مع التوقف عن السعي إلى الحصول على ميزة استراتيجية مطلقة. والولايات المتحدة وروسيا، بوصفهما صاحبتي أكبر ترسانتين نوويتين في العالم، ينبغي لهما مواصلة القيام بدور رائد في إجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتهما النووية. ونرحب بمفاوضات نزع السلاح النووي الجارية حاليا بين البلدين ونأمل في توصلهما إلى اتفاق وفقا لما هو مقرر.

ثانيا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تقليل دور الأسلحة النووية في أمنها الوطني والتخلي عن سياسات الردع النووي المبنية على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفاوض وأن يتوصل إلى صك قانوني دولي بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التفاوض وعقد معاهدة بشأن عدم مبادأة بعضها باستعمال الأسلحة النووية ضد البعض الآخر.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي العمل على تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر والبدء عاجلا في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب احترام ودعم جهود بلدان المناطق المعنية لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس المشاورات في ما بينها والاتفاقات الطوعية.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعد في الوقت المناسب خطة عملية وطويلة الأجل تشمل إجراءات مرحلية، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة النووية بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة.

إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعزز كل واحد منهما الآخر ويستكمله. ولتحقيق الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الكامل بغية إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، يجب تكثيف الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار النووي تكثيفا قويا للقضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية.

أولا، ينبغي توطيد نظام عدم الانتشار النووي الدولي وتعزيزه. وينبغي الاستمرار في تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسلطتها وفعاليتها.

ثانيا، يتحتم حل مسائل عدم الانتشار سلميا بالوسائل السياسية والدبلوماسية وفي إطار القانون الدولي القائم. وينبغي إزالة الأسباب الجذرية للأسلحة النووية.

ثالثا، ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا مع التشديد على أحكامه المتعلقة بالرقابة على الصادرات لمنع الانتشار والتعاون الدولي.

رابعا، ينبغي إيلاء اهتمام كبير للأمن النووي. ومن الضروري اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لكفالة أمن المرافق النووية.

ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، لا بد من بذل جهود فعالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتعاون الدولي. واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف من حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب احترام هذا الحق فعلا، وينبغي ألاّ يعرّض للخطر أو يقيّد بذريعة عدم الانتشار. وينبغي

للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تزيد إسهامها ومساعدتها للبلدان النامية في مجالات الطاقة النووية، والسلامة والأمن النوويين، وتطبيق التكنولوجيا النووية. ويتعين على المجتمع الدولي، من خلال المشاورات المتعددة الأطراف، أن يعمل على استكشاف السبل المناسبة التي يمكنها الحد من أخطار الانتشار وتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية متعددة الأطراف للإمداد بالوقود النووي. ويكتسي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المرتقب عقده في أيار/مايو المقبل أهمية بالغة. ويجب على جميع الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة للعمل على إحراز التقدم بشأن الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبطريقة شاملة ومتوازنة.

وقد دافعت الصين باستمرار عن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. والصين ملتزمة التزاما راسخا باستراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. وقد امتثلنا بصدق لالتزامنا بألاّ نكون الدولة البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وبأننا لن نستخدم، على نحو غير مشروط، الأسلحة النووية أو نهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بهذا الالتزام. وما انفكت الصين تمارس أقصى درجات ضبط النفس بشأن استحداث الأسلحة النووية، وأبقت قدراتها النووية في الحد الأدنى المطلوب لكفالة الأمن القومي. وليس للصين أية نية في المشاركة في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، و لم تقم أبدا بنشر الأسلحة النووية في أرض أجنبية. وقد دأبت الصين على دعم الجهود الدولية في مجال نزع السلاح. وتلتزم الحكومة الصينية بتعزيز المصادقة المبكرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب الصين باعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمله هذا العام، وتؤيد التعجيل بالبدء بالمفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويشكِّل منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه مسألة ذات أهمية استراتيجية بالغة. كما يمثِّل المهمة والمسؤولية المشتركتين للمجتمع الدولي. ونأمل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح قريبا مناقشاته الموضوعية بشأن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها الفعلي ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته على نحو مشترك الصين وروسيا في شباط/فبراير من العام الماضي.

وقد بذلت الصين جهودا حثيثة للسعي إلى إيجاد حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض. وترى الصين أن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، بالاقتران مع إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة وشمال شرق آسيا، يخدم المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية. ويشكل تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، من خلال الحوار والتشاور، الفهم المشترك للمجتمع الدولي والسبيل الممكن الوحيد لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وترحب الصين بما أحْرز من تقدم في المحادثات التي عُقدت مؤخرا في جنيف بشأن المسألة النووية الإيرانية، وتقدر أوجه المرونة التي أبدتها جميع الأطراف في المحادثات. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف هذه اللحظة المؤاتية للإبقاء على زخم الحوار في إطار جهد دبلوماسي مكثف للسعي إلى حل شامل ومناسب وطويل الأجل. وستواصل الصين، من جانبها، العمل مع غيرها من الأطراف المعنية على نحو فعال بغية تعزيز حل المسألتين النوويتين المذكورتين آنفا.

وقبل بضعة أيام، احتفل الشعب الصيني بالذكرى المئوية الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. ويتعلق الأمر بلحظة تاريخية جديدة لا تمكِّننا من أن نرث ما تحقق من إنجازات فحسب بل تستشرف آفاق المستقبل أيضا. وفي هذه المرحلة، ندرك تماما أن الصين لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن سائر العالم، بينما لا يمكن للعالم أن ينعم بالرفاه والاستقرار بدون الصين. وباعتبار الصين قوة تعمل بإخلاص من أجل صون السلام العالمي، فإنها ستتّبع بحزم مسار التطور السلمي. وستعمل الصين مع بلدان أخرى في إطار جهد حثيث للمضي قُدما بالقضية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، بغية مواصلة الإسهام في بناء عالم ينعم بالوئام والسلام الدائم والرفاه المشترك.

السيد بينيتيث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يسر كوبا غاية السرور أن تشهد عملنا يديره ممثل من بلد شقيق من بلدان أمريكا اللاتينية. ونهنئكم، سيدي، وسائر موظفي اللجنة. كما نعرب عن تقديرنا للممثل السامي لشؤون نزع السلاح التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، ولجميع أعضاء ذلك المكتب على عملهم القيم. ونود أيضا أن نعرب عن كامل تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالأمس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

من غير المبرر وغير المقبول ازدياد الإنفاق في عالم اليوم على أسلحة الحرب وصرف أقل القليل على وسائل تعزيز الحياة والتنمية. وبينما يعاني ملايين الأشخاص في العالم من آثار أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ الكساد الكبير، فإن النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، التي هي أبعد ما تكون عن الانخفاض، ازدادت بشكل مذهل. وارتفعت النفقات في العام الماضي بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ١,٤٦٤ تريليون دولار. وبالقيمة الحقيقية، فإن هذا المبلغ أكبر من أكثر الأرقام ارتفاعا التي سُجِّلت خلال الحرب الباردة وأكبر بمقدار ١٥ ضعفا من المعونة الإنمائية الدولية. وينفق بلد واحد نحو نصف المبالغ التي تُنفق على العتاد العسكري في العالم أجمع.

ومن المفارقة، أن تجارة الحرب تبدو واحدة من أكثر الأعمال التجارية إدراراً للربح في أوقات الأزمة. فقد زادت أكبر ١٠٠ شركة منتجة للأسلحة مبيعاتها بنسبة ٧٠ في المائة. وبينما تُهدر الموارد بهذا الشكل، من الواضح أننا لن نتمكن من تحقيق حتى الأهداف الإنمائية المتواضعة للألفية. ولن نتمكن من تحقيقها لأن ١٠٠ بلد من بلدان الجنوب لا تتوفر، بل لن تتوفر، على مبلغ ١٥٠ بليون دولار اللازم لتحقيق الأهداف. وبإنفاق نسبة لا تزيد على ١٠ في المائة من الأموال التي تُنفق حاليا على صناعة الحرب، يمكن أن نحقق تلك الأهداف فعلا. ويجب أن نضع الخطابة جانبا ونبدأ العمل بدون مزيد من التأخير. ويجب استخدام المعرفة والموارد المكرسة اليوم لصناعة الحرب في التعليم والصحة والثقافة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا. ولهذا السبب، تكرر كوبا اقتراحها لتخصيص ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي على الاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من إعلان نهاية الحرب الباردة، لا يزال في العالم اليوم ٢٣ ٥٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، ٨ ٣٩٢ منها جاهزة للاستخدام فورا وهي أكثر قوة من التي تسببت في الرعب والقتل في المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي. وبرامج تحديث الأسلحة النووية لم تتوقف. ويشكِّل مجرد وجود الأسلحة النووية والمذاهب التي تحظر حيازتها واستخدامها خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. ونزع السلاح النووي مهمة مستعجلة وملحة. وهو يشكِّل، بل يجب أن يظل، الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

لقد عقدت بالفعل ثلاث دورات للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ويجب على هذا المؤتمر تحقيق نتائج ملموسة. وتكرر كوبا رفضها للتطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية لا يمكن تجاهلها بينما يفضل عدم الانتشار الأفقي. والحق الثابت للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن يحترم احتراما كاملا. وتؤيد كوبا أن يعقد في عام ٢٠٠٩ المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية لأنه سيسهم في جهود العالم نحو نزع السلاح النووي.

ولئن كان العالم يستمع بأمل إلى رسائل البيت الأبيض المتكررة عن التغيير والحوار والتعاون، فإن الوقت يمر ويبدو بطرق كثيرة أن الخطاب لا يترجم باتخاذ إجراءات ملموسة. ولنذكر مجرد مثالين: نحن قلقون للغاية حقا حيال تجدد الاهتمام العدواني للولايات المتحدة بإنشاء قواعد عسكرية جديدة في أمريكا اللاتينية وقرارها نقل الأسطول الرابع إلى منطقتنا. تلك تهديدات مباشرة وغير مبررة لسيادة شعوب الأمريكتين وسلامتها. وإذا كانوا يودون الإسهام إسهاما حقيقيا في تحقيق السلام والأمن الدوليين، فينبغي لهم أن يسحبوا على الفور جميع القواعد العسكرية الأجنبية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك قاعدة غوانتانامو البحرية. فهذه أرض كوبية محتلة بشكل غير مشروع ضد إرادة شعبنا.

يحدونا الأمل في ألاّ تقتصر الإعلانات الصادرة في إطار اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191) على مجرد كونها دعاية إعلامية ونثق بأنها تمثل حقاً بداية اتخاذ إجراءات محددة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وبدون مزيد من التأخير يجب اعتماد صك قانوني يحدد إطارا زمنيا لتدمير الترسانات النووية وضمان عملية شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها وهي العملية التي ما برح الكثير من الدول يدعو إليها منذ سنوات عديدة.

من المؤسف أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يشدد على وجه الحصر تقريبا على مسائل عدم الانتشار ويترك جانبا المسارات المحددة للعمل من أجل نزع السلاح النووي. نحن بالمثل نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى تدخل مجلس الأمن في المهام التي تقع على عاتق الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والصكوك المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة القائمة بالفعل. ونؤكد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من امتثال الدول الأعضاء للالتزامات من خلال اتفاقات الضمانات الخاصة بها.

وكان من الإيجابي أن مؤتمر نزع السلاح اعتمد برنامج عمل بعد سنوات عديدة من التقاعس عن العمل. ونرحب بهذه الخطوة مع شعور بالتفاؤل، ونحن واثقون بأنه ستتوفر في السنة المقبلة المرونة اللازمة على أساس النظام الداخلي والحوار البناء لإتاحة المجال أمام اعتماد برنامج عمل متوازن وواسع النطاق للمؤتمر، مع مراعاة جميع الأولويات الحقيقية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتؤكد كوبا مجددا التزامها الثابت تجاه اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وتؤيد جميع الإجراءات التي اتخذت لإضفاء الطابع العالمي عليهما. إن التدمير الكامل للترسانات الكيميائية الموجودة هي المهمة الأكثر أهمية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي لها أيضا دور هام تضطلع به لتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف، وخاصة أقل البلدان نموا. ونصر على أن

السبيل الوحيد لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وجعلها كاملة حقا هو من خلال المفاوضات واعتماد بروتوكول ملزم قانونا يسد الفجوات التي ما زالت واردة في هذا الصك.

في الوقت نفسه، ندافع بثبات عن الحق المشروع للدول في إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستيرادها وتكديسها تلبية لاحتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة. وتدعو كوبا إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستخدامها من قبل الذين يقومون بأنشطة إرهابية ويرتكبون الجرائم الدولية.

لقد وقع شعب كوبا ضحية لنصف قرن تقريبا بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة من جانب الأفراد والمنظمات الإرهابية. ويصادف اليوم، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية لانفجار عبوة ناسفة أثناء رحلة طائرة مدنية كوبية بالقرب من ساحل بربادوس حيث لقي ٧٣ شخصا بريئا حتفهم. ومن واجبنا أن نعمل كيلا تحدث مثل هذه الأفعال الوحشية مرة أخرى.

في عام ٢٠٠٩، عقدت أول دورتين موضوعيتين للفريق المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة لمناقشة نطاق ومعايير إبرام صك شامل وملزم قانونا يضع معايير دولية مشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. وتؤكد كوبا مجددا على أهمية عدم اتخاذ قرارات متسرعة من شأنها أن تنحي جانبا التقدم المحرز. يجب أن يستمر النظر في هذا الموضوع المعقّد والحساس في إطار الأمم المتحدة بطريقة متوازنة وشفافة ومفتوحة وتدريجية على أساس توافق الآراء.

السيد موبوري مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين الذين سبقوني تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة مداولات هذه اللجنة الهامة. يثق وفدي بقدراتكم القيادية والتزامكم بإدارة أعمالنا. وأود أن أهنئ سائر أعضاء المكتب، وأن أعرب لكم عن تعاوننا. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلت بهما نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

تؤمن كينيا بأن المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف هي السبيل المجدي الوحيد لنزع السلاح وتحقيق الأمن الحقيقيين. إن بعض الأسلحة المعروف بأنها موجودة تستدعي، بحكم طبيعتها، العمل الجماعي المتضافر لمنع وقوع الخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات التي يمكن أن تتسبب بها بسرعة وبسهولة. ولا تميز أسلحة الدمار الشامل في آثارها بالسكان كما لا تحصرها القيود الجغرافية. ونحن جميعا في خطر إذا أطلق لها العنان في أي ركن من أركان العالم.

تشكِّل الأسلحة النووية حتى الآن أبشع الأخطار التي تواجه البشرية. وتواصل كينيا الدفاع عن المبدأ الذي مفاده أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الأكيد بأن الكابوس الذي تشكله هذه الأسلحة للإنسانية لن يحدث أبدا. وخلال هذه السنة شهدنا تحركات مشجعة للغاية في جدول أعمال نزع السلاح النووي.

ونذكر الرسالة الإيجابية التي بعثها الرئيسان أوباما وميدفيديف إلى العالم خلال اجتماعهما في نيسان/أبريل في لندن. لقد كان بيانهما المشترك إشارة قوية على التزامهما بخفض الأسلحة النووية وفقا لالتزامات الدولتين بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن تأكيد الرئيسين على رغبتهما في بدء مفاوضات بغية إبرام معاهدة جديدة إشارة بالغة الأهمية. وفي أيار/مايو من هذا العام تمكنت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من الاتفاق على جدول أعمال. إن اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج

عمل، بما في ذلك الاتفاق على بدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة المواد الانشطارية، يبعث فينا جميعا أملا وطاقة متجددة للمضي قُدما باتجاه مفاوضات تحقيق النزع الكامل للسلاح النووي.

ومن المشجع أن نرى السعي من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يكسب زخما جديدا. ونرحب بالإعلان الختامي والتدابير التي اتخذها الشهر الماضي في نيويورك المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز بدء نفاذ المعاهدة. ونحث بقوة كل الدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. ونحث بصفة خاصة الدول اللازم تصديقها كي تصبح المعاهدة صكا ملزما قانونا على التصديق على المعاهدة بأسرع ما يمكن.

لقد شاركت كينيا، بصفتها عضوا في مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات الخاصة بالمعاهدة وفي صياغتها، ووقّعت عليها في عام ١٩٩٦ وصدّقت عليها في عام ٢٠٠٠. كما دعّمت كينيا وأيدت تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولذلك تواصل الدعوة إلى دخولها المبكر حيز النفاذ. ويسعدنا بشكل خاص بدء نفاذ معاهدة بليندابا في تموز/يوليه هذا العام. لقد بعثت أفريقيا رسالة لا لبس فيها إلى العالم بأسره مفادها أن القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي، لن يجري تطوير أو استحداث أو اختبار أو حيازة أو نشر أسلحة نووية في أفريقيا. ويؤكد دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ التزام أفريقيا بتعزيز نظام الأسلحة النووية العالمي ويسهم إسهاما كبيرا في الجهود الدولية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونلاحظ أنه في حين تلزم هذه المعاهدة القارة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإنها تنص أيضا على الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. وهذا الجانب بالغ الأهمية لكينيا خاصة في إطار السعي لإيجاد مصادر بديلة للطاقة للدفع بعجلة جدول الأعمال الإنمائي.

إن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع لا تزال آفة تبتلي بلدي بل وبقية القارة الأفريقية. إن حجم الأسلحة الذي يجري تحويله من الاتجار القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق السوداء المزدهرة مستمر في الازدياد بمعدل مثير للقلق. وللأسف، فإن تجار الموت ما فتئوا يربحون من هذه التجارة غير المشروعة بدون أدنى اعتبار للمعاناة والعنف اللذين تلحقهما بالسكان الضعفاء في القارة. ومن المهم في تناول مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، أن نتصدى لتحديات مثل الافتقار إلى ضوابط التصدير والاستيراد والعبور، وعدم إنفاذ الآليات القائمة بالفعل بسبب وجود ثغرات في القانون، والأكثر أهمية وجود الأسباب الجذرية للطلب على هذه الأسلحة. من المهم أن تنفذ الدول برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويين الوطني والإقليمي نظراً لأن المشكلة في معظم الأحيان مشكلة عابرة للحدود. وفي الجزء الشرقي من أفريقيا، فإن جهود المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة تستحق الإشادة.

ورغم أن الاتجار العالمي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير منظم حاليا، يسعدنا أن نلاحظ أن تقدما كبيرا تحقق باتجاه التوصل إلى معاهدة ملزمة قانونا لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا بقوة إنشاء معاهدة للاتجار بالأسلحة لتنظيم الاتجار بالأسلحة. وخلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمعاهدة الاتجار بالأسلحة في تموز/يوليه هذا العام كان هناك اتفاق بالإجماع على ضرورة اتخاذ إجراء دولي للتصدي لمشكلة الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة. ومن الضروري الآن أن يدفع الأعضاء بجرأة

العملية قُدما باتجاه عقد معاهدة مُلزمة قانونا للاتجار بالأسلحة. لقد وقّعت كينيا على اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكما هو الحال بالنسبة لاتفاقية أوتاوا، فإن بلدي ليس دولة متضررة من الألغام ولا تمتلك ذخائر عنقودية. غير أننا نعتقد أن من المهم تقديم الدعم لكلتا الاتفاقيتين اللتين تسعيان لجعل عالمنا أكثر أمانا وإنسانية. لقد بدأنا عمليات داخلية من شأنها أن تمكننا في النهاية من التصديق على الاتفاقية.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن التنمية الاقتصادية وخفض العنف يسيران جنبا إلى جنب. ولذلك، فإن التنمية الطويلة الأجل مستحيلة بدون الأمن الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، أتذكر كلمات الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره البالغ الأهمية ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''، ''فلا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية'' (A/59/2005، الفقرة ١٧).

إن تكلفة الصراع المسلح والعنف والمأساة الإنسانية التي تصاحبهما في أفريقيا تقدّر بحوالي ١٨ بليون دولار سنويا. كانت آثار العنف المصلح الذي يذكيه توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آثاراً مدمرة. ويقتل المدنيون الأبرياء ويتعرضون للتشويه والاختطاف والتشريد من منازلهم. وبغية التصدي لانعدام الأمن، تضطر الحكومات إلى إنفاق موارد كبيرة على امتلاك الأسلحة وتدريب الجهاز الأمني. ويحول هذا مخصصاتها في الميزانية من الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية العامة المطلوبة بشدة مثل التعليم والرعاية الصحية، وبالتالي يؤثر سلبا بشكل عام على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب، كان بلدي ضمن أول الموقّعين على إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه'' (A/64/228) ويتطلع إلى مواصلة الدعوة إلى تحقيق أهداف إعلان جنيف.

وفي الختام، تحث كينيا كل الوفود على إعادة تكريس جهودها لتعزيز عمل هذه اللجنة المهمة. وسيعمل وفدي جاهدا تحقيقا لهذه الغاية. وينبغي أن تزيد كل الدول الاستثمار في البشر بدلا من إنفاق التريليونات على الأسلحة. إن الاستثمار في رأس المال البشري هو الضمان الوحيد للأمن والسلام والاستقرار عالميا.

السيدة توشر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حاراً بكل الممثلين الحاضرين للدورة الرابعة والستين للجنة الأولى للجمعية العامة. ونظراً لأن هذه أول مرة أتكلم فيها، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. إن وفدي واثق بأنه سيكون لدينا دورة مثمرة في ظل قيادتكم. ويمكنكم أن تعولوا على تأييد الولايات المتحدة الكامل فيما تتناول اللجنة الأولى جدول أعمالها الشامل لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن هذه مرحلة مثيرة أقف فيها وزملائي أمام هذه الهيئة لمناقشة عدم الانتشار ونزع السلاح. إن حكومتي تشيد بالعمل المتفاني للجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح في جنيف في التصدي لقضايا عدم الانتشار ونزع السلاح الملحّة التي نجابهها. في الشهر الماضي، قادت الولايات المتحدة خلال قمة تاريخية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسعى للموافقة على قرار بارز بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ولأول مرة خلال عقد، شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المادة الرابعة عشرة). وتشرفت بمرافقة وزيرة الخارجية كلينتون عندما قادت وفد الولايات المتحدة إلى المؤتمر في الشهر الماضي وأتطلع إلى مواصلة العمل مع حكوماتكم بشأن هذه المسألة. وفي قمة

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أكد الرئيس أوباما على الدور المحوري للأمم المتحدة في منع الانتشار النووي. لقد جسد القرار التاريخي الذي اتخذه مجلس الأمن التزامنا المشترك بتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق اتفاق مجلس الأمن على إطار عريض للعمل من أجل تقليص الأخطار النووية فيما نعمل باتجاه تحقيق ذلك الهدف.

إن انتشار واستخدام الأسلحة النووية تهديد أساسي لأمن كل الشعوب وكل الدول. وكما قال الرئيس أوباما في كلمته في براغ في الربيع الماضي، إن انفجار سلاح نووي واحد في إحدى مدننا الرئيسية يمكن أن يقتل مئات الآلاف ويزعزع استقرار أمننا واقتصاداتنا وأسلوب حياتنا. ويجب أن يكون وقف انتشار الأسلحة النووية ومنع الإرهاب النووي مسؤولية مشتركة، لأنه ما من أمة بمفردها، مهما كانت قوية، تستطيع أن تفعل ذلك وحدها.

وأود أن أستخدم الوقت المتاح لي، للتوسُّع في البرنامج الذي حدده الرئيس أوباما في خطابه في براغ في نيسان/أبريل، والذي عزّزه خطابه في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر المنصرم. وقد بدأت إدارة الولايات المتحدة باتخاذ خطوات محددة نحو عالم خالٍ من السلاح النووي. وعلى المدى القصير، ستعزز هذه الخطوات بحدِّ ذاتها بيئة دولية أكثر أمناً واستقراراً، وتدعم نظام عدم الانتشار النووي، وتجعل حيازة المجموعات الإرهابية لأسلحة أو مواد نووية أمراً أكثر صعوبة. وكخطوة أولى نحو تخفيض الترسانات النووية للعالم، تتفاوض إدارة الولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي، لإعداد اتفاق لمتابعة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدِّ منها. وستلاحق إدارة أوباما التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها، بحيث تصبح التجارب النووية مجرّد ذكرى بعيدة.

وفي أعقاب إقرار خطة عمل بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو، تتوق الولايات المتحدة إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونناشد أعضاء المؤتمر ألاّ تُعيقهم الطلبات الإجرائية والاعتراضات، وتحمِّلهم على تعطيل المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لدى إعادة انعقاد المؤتمر في كانون الثاني/يناير. وتتفهّم الولايات المتحدة أن تكون لدى بعض الحكومات شواغل بشأن بعض البنود في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكن ستكون هناك فرصة سانحة لمناقشة تلك المسائل أثناء تقدُّمنا. فقد ظلّ المؤتمر خاملاً لفترة طويلة جداً، وحان الوقت لكي نعود إلى العمل.

وتتابع الولايات المتحدة تدابير في مجالات أخرى، من منظور اللجنة أيضاً. فنحن ملتزمون التزاماً كاملاً باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونعمل على اجتثاث انتشار القذائف التسيارية. وما من حكومة فعلت أكثر من حكومتنا، للتخلص من فائض الأسلحة والذخائر التقليدية، ولاجتثاث الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما أن الرئيس أوباما دعا إلى مؤتمر قمة أمن نووي، سيُعقَد في واشنطن في نيسان/أبريل المقبل. وسيعالج المؤتمر المخاطر الكبيرة للإرهاب النووي، ويشجِّع الدول على تعميق التزامها بصون أمن المواد النووية. ولكن هناك المزيد مما يجب عمله لتجديد الاتفاق النووي. وستقوم الولايات المتحدة بدورها لإعادة تنشيط الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكما قال الرئيس أوباما في براغ، فإن الاتفاق التفاوضي الأساسي، المتعلق بالمعاهدة سليم – فالبلدان الحائزة للأسلحة النووية ستتحرك نحو نزع السلاح، والبلدان

غير الحائزة لها لن تسعى إلى امتلاكها، ويمكن لجميع البلدان الحصول على طاقة نووية سلمية. ونحن مستعدون للقيام بدورنا بالوفاء بجميع الأركان الثلاثة لهذا الاتفاق الدولي الحيوي. ولكن، كما قلت، لا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل ذلك وحدها. فالجهد لتعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي يستدعي استجابة عالمية. فليست الولايات المتحدة وروسيا وحدهما اللتان يجب أن تعملا لتخفيض ترسانتهما – ونحن نقوم بذلك، بحيث أنه، في غضون بضع سنوات، سيكون لدى الولايات المتحدة من الأسلحة النووية الاستراتيجية، ٧٥ في المائة أقل مما كان لديها بنهاية الحرب الباردة – بل في ضوء مصالح أمننا، يجب أن تكون لجميع البلدان ملكية في الجهد للحدِّ من المخاطر النووية. ولا تنتهي هذه المسؤولية بقرار الامتناع عن الأسلحة النووية وقبول الضمانات لإثبات صدقية ذلك القرار. ولكنها يجب أن تتواصل بالمشاركة في جهود جماعية لإعاقة الآخرين عن عبور العتبة النووية.

إن الأمن القومي لكل بلد يتأثر تأثراً شديداً بنتيجة هذه الجهود. وقد قام مجلس الأمن بخطوة هامة في الشهر الماضي، حين اتخذ بالإجماع قراره ١٨٨٧(٢٠٠٩). وهذا القرار الناجح يدعو جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي إلى التقيّد الكامل بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وهو يؤكد أن الضمانات الفعالة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسية لعدم الانتشار، ويوضح عزم مجلس الأمن على معالجة الانتهاكات لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

وتأمل إدارتنا بأن ينضم إلينا حلفاؤنا وشركاؤنا في مسيرتنا للحد من خطر الأسلحة النووية، وتدعيم نظام عدم الانتشار في العالم، وآمل أن يتحقق السلم والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية في يوم ما.

السيدة بوبتودوروفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أُضيف تهانئ الوفد البلغاري إلى تهانئ الوفود الأخرى العديدة لكم، سيدي، على انتخابكم. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وفي ضوء الالتزامات التي أعربت عنها جميع الوفود هنا، فإننا على يقين بأنه ستكون لدينا دورة مثمرة للجنة الأولى هذا العام.

وتؤيد بلغاريا تأييداً كاملاً البيان الذي ألقته الرئاسة السويدية باسم الاتحاد الأوروبي. لذا، لست بحاجة إلى تكرار الأفكار التي أعرب عنها، في ذلك البيان والتي يتشاطرها بلدي بالكامل. ولهذا، أود أن أستخدم الوقت المتاح لي، لكي أُبرز بضع نقاط اشتركنا جميعا بفعالية في مناقشتها. تركِّز بلغاريا كثيراً على عمل الآليات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وبوصف بلغاريا أحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح عام ٢٠١٠، فإنها لن تدّخر أي جهد لتعزيز ودعم الهدف المشترك، المتمثل في إعادة هذا المحفل الهام للمفاوضات إلى العمل من جديد. وقد كان إقرار برنامج العمل الشامل في أيار/مايو الماضي خطوة كبيرة نحو التغلّب على مأزق دام ١٢ عاماً. ونتشاطر الأسف بأن تنفيذ هذا البرنامج لما يبدأ بعد. وبوصفنا أحد الرؤساء الستة عام ٢٠١٠، سنعمل جاهدين لضمان استعادة الزخم في إطار مؤتمر نزع السلاح والبدء المبكر بالعمل الموضوعي.

ونحن ملتزمون على قدم المساواة بالمزيد من تعزيز النظام الدولي للمعاهدة، بتوسيع الأساس المعياري القائم، وضمان التنفيذ الكامل والفعال للصكوك القائمة، فضلاً عن جعلها عالمية. والتنفيذ الكامل والشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يحظى بالأولوية، ويجب أن يبقى كذلك. وبلغاريا ملتزمة بتدعيم الأركان الثلاثة للمعاهدة جميعاً، وبعقد مؤتمر استعراضي ناجح عام ٢٠١٠.

ولا بد من بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – وهي أداة أساسية أخرى لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره – في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن ضرورة إتمام نظام التحقق فيها بدون إبطاء. وقد تأخر كثيراً استحداث صك يتمثل في معاهدة تمنع إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، ننضم إلى المتكلمين السابقين الذين أطلقوا نداءً إلى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، لكي يشاركوا مشاركة بنَّاءة في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حالما يستأنف المؤتمر أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمِّية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تُعتبَران عن حق ذات أهمية رئيسية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع اقتراب مؤتمر استعراض معاهدة الأسلحة البيولوجية والسمِّية عام ٢٠١١، تودّ بلغاريا أن تضم صوتها إلى أصوات أولئك الذين يدركون أهمية إعداد آلية للتحقق من الامتثال، وهي مستعدة للإسهام في الجهود المستقبلية في هذا الاتجاه.

وتعلِّق بلغاريا أهمية كبرى على اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها. وقد أكدنا في عدة مناسبات دعمنا لهذا الصك الرئيسي للقانون الإنساني الدولي، وأعربنا عن عزمنا على المساهمة في جعله عالمياً، وعلى تنفيذه بدقَّة. وقامت بلغاريا بدور فعال في عمل فريق الخبراء الحكوميين للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة الذي ينظر في مسألة الذخائر العنقودية.

وسعيا للتوصل إلى توافق الآراء على إبرام صك جديد ملزم قانونا بشأن الذخائر العنقودية، واصل الفريق مداولاته في عام ٢٠٠٩. ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى توافق الآراء في إطار فريق الخبراء الحكوميين وبالتالي فإنه ينبغي أن نكافح من أجل تحقيقه. وفضلا عن ذلك، نرى أن هذا التوافق ينبغي أن يتولد حول بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية بما يتماشى مع اتفاقية الذخائر العنقودية الموقّع عليها في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

لقد تم تعريف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن حق، باعتبارها أسلحة الدمار الشامل الجديدة. وتظهر الإحصاءات أنها تتسبب في خسائر بشرية تزيد على نصف مليون شخص سنويا. وثمة أداة فعالة لمكافحة انتشار وتراكم هذا النوع من السلاح وهي، برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبلغاريا تؤيد تماما هدف تعزيز تنفيذ البرنامج وهي على أتم الاستعداد للإسهام في نجاح الاجتماع الذي يعقد مرة كل عامين والمقرر عقده في عام ٢٠١٠.

ومن نفس المنطلق، فإن بلغاريا ملتزمة بالتفاوض حول عقد معاهدة ملزمة قانونا للاتجار بالأسلحة واعتمادها. وكما ذكرنا في مناسبات عدة، بما في ذلك دورة اللجنة الأولى في العام الماضي، فإن هناك طلبا قويا من قِبل المجتمع المدني ومعظم الدول لإبرام صك كهذا. وقد شارك بلدي في الدورتين الأوليين للفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠٠٩. ونحن مصممون على مواصلة مشاركتنا في هذا الفريق ونأمل أن يكون الناتج النهائي لمداولاته صكا دوليا ملزما قانونا، ويضع أعلى المعايير الممكنة بخصوص تصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها.

أود أن أختتم بياني بشأن ملاحظة تطرّق إليها جميع المتكلمين حتى الآن وكان أخرهم صديقتي القديمة، السيدة آلين تاوشر، ألا وهي أهمية أن نتكاتف وأن نكون قادرين على إنشاء ائتلافات جديدة تقودنا إلى نزع السلاح العام حقاً، وبخاصة في المجال النووي.

السيد كونغستاد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): قبل أسبوعين عندما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، فإنه أرسل رسالة قوية مفادها أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأن المسار الأسلم للعمل يتمثل في إلغائها. بل أن دورة هذا العام للجنة الأولى للجمعية العامة تعقد في وقت نشهد فيه فرصا تاريخية لتحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

والتحدي العامل الذي يواجهنا هو كفالة أن يسفر المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نتيجة ملموسة وموضوعية واستشرافية. وتتوقع النرويج أن يرسم المؤتمر الاستعراضي مسارا واضحا نحو القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما وبصورة لا رجعة فيها. ويجب أن تتفق المعاهدة على خطوات محددة لسد أي ثغرات في نظم عدم الانتشار والأمن النوويين. ويجب أن تمهد المعاهدة السبيل أمام الاستخدام السلمي للتطبيقات النووية، التي ستكون مهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة ويجب أن تتفق على عملية استعراض تخضعنا جميعا للمساءلة عن أداء واجباتنا والتزاماتنا القانونية. وليس هناك ما يضمن التوصل إلى هذه النتيجة غير أن الأمر يتطلب بذل جميع الدول الأطراف في المعاهدة لجهد حازم وحثيث وقائم على التعاون. وإذا لم نقم بذلك، فإننا نواجه خطر إلغاء المعاهدة تدريجيا.

لا شك أن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية على الإطلاق. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ضروريان من منظور إنساني. وهناك دروس مهمة يمكن تعلمها من الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح لأغراض إنسانية. وتظهر اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام إمكانية إحداث فرق حقيقي في ما يتعلق بالأمن الإنساني بالتخلي عن العادات القديمة. وبحشد الإرادة السياسية والعمل مع جميع الجماعات التقليدية وبالاشتراك مع الناجين وأصحاب المصلحة المعنيين، اعتمدنا صكوكا جديدة في مجال القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. ويمكننا جميعا أن ندعم هذا العمل بالمشاركة على أعلى المستويات في المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر الألغام الذي يعقد في كولومبيا في وقت لاحق من هذا العام.

لقد فُتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو في عام ٢٠٠٨. واليوم، فإن ١٠٠ دولة وقّعت على الاتفاقية وصدّق عليها بالفعل نحو ٢٠ دولة. ونحث جميع الدول الأخرى على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. وسيعقد أول اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية في فيينتاين في عام ٢٠١٠. ونرحب ترحيبا حارا بعرض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة هذا الحدث الهام. وتضع اتفاقية الذخائر العنقودية قاعدة دولية تبشر بعدم استخدام الذخائر العنقودية مرة أخرى. وإزاء هذه الخلفية، تساورنا شكوك جدية في جدوى استمرار المداولات بشأن الذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وفي ما إذا كانت هذه المداولات يمكن أن تحشد توافقا في الآراء في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي لنا بالأحرى أن نجري مناقشة متعمقة بشأن المجالات التي يمكن فيها للاتفاقية أن تكون ذات أهمية مستقبلا ومن المحتمل أن تتيح أي قيمة مضافة.

إن العنف المسلح يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ويعوق التنمية. وتعتقد النرويج أنه لنجاح معاهدة تجارة الأسلحة، يتعين أن تحقق المعاهدة تحسينات حقيقية لكل من الأفراد والمجتمعات. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هناك زيادة نسبتها ٣٠ في المائة تقريبا في عمليات نقل الأسلحة على مستوى العالم. ويشمل التأثير المدمر للعنف

المسلح الكثير من الدول والمجتمعات ولكن هذا عبء لا يتم تقاسمه بالتساوي. فالبلدان الأشد تضررا من الصراع المسلح تدفع أبهظ ثمن، ليس من منظور المعاناة الإنسانية فحسب ولكن أيضا من منظور اجتماعي – اقتصادي بحت بخسارة موارد بشرية وموارد أخرى وزيادة تكاليف الرعاية الصحية وانعدام الأمن. وبالتالي، فإن من شأن عقد معاهدة فعالة للاتجار بالأسلحة أن يكون استثمارا سليما في الرخاء والتنمية. ولكي تكون معاهدة الاتجار بالأسلحة فعالة، ينبغي أن ترسي أعلى المعايير الممكنة لجميع واردات الأسلحة التقليدية وصادراتها وعمليات نقلها وألا تقتصر على التعامل مع ما يسمى الاتجار غير المنظم. ونعتقد أن النجاح في عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة سيتوقف على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في الميدان واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مثال آخر على عملية حكومية دولية لم تكن على مستوى الوفاء بأي توقعات إنسانية. وبرنامج العمل الحالي كان حلا وسطا تم التوصل إليه في عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، قُتل الملايين من المدنيين أو أصيبوا بالأسلحة الصغيرة. ولم تكلل الجهود الرامية إلى التوصل إلى صكوك ملزمة قانونا لمواصلة تعزيز برنامج العمل بالنجاح حتى الآن. ولذلك، آن الأوان لإلقاء نظرة نقدية بدرجة أكبر على ما إذا كان برنامج العمل الحالي يوفر أفضل إطار للتصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية التي تشكلها الأسلحة الصغيرة.

إن النرويج ما زالت تعتقد أنه لا يمكن تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة إلاّ إذا أصغت الدول إلى الأصوات القوية للمجتمع المدني التي تنادي بالتغيير وتعلمت منها وشملتها. وأنصار التغيير هؤلاء يجب أن يشملوا المنظمات العاملة في الميدان والمنظمات النسائية وممثلي الشعوب المتضررة جراء استمرار الجمود بشأن هذه القضايا. ويتعين علينا كدول أن نبحث في كيفية قيامنا بعملنا والجهات التي نعمل معها.

وبذلك أصل إلى نقطتي الأخيرة. أنشئ هيكل الآلية الحكومية الدولية الحالية في ميدان نزع السلاح في عام ١٩٧٨. وقد تغيّر العالم بصورة كبيرة منذئذ. واليوم، أصبح من الواضح على نحو أكبر أن مؤسسات مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لا تحقق النتائج. وهي بكل بساطة مختلّة. ويعاني مؤتمر نزع السلاح من حالة الشلل منذ أكثر من ١٠ سنوات. وحتى بعد اعتماده لبرنامج عمله، لم يتمكن المؤتمر من بدء المفاوضات التي تشتد الحاجة إليها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن المفارقة أيضا أن مؤتمر نزع السلاح مكلف بالتفاوض على معاهدات عالمية وملزمة قانونا، بينما يتم إقصاء أكثر من ١٢٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من عضويته. وينبغي أن ننظر في أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح لكفالة أن تتسم بالشمولية فعلا، وأنه ليس بمقدور أي بلد بمفرده أن يدخله في حالة من الجمود.

والحالة أسوأ فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. فقد كان المقصود من إنشاء تلك الهيئة أن تكون محفلا تداوليا، لكن الحقيقة المرّة هي أنه لم يعد يتكلف عناء حضور الدورات العادية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح سوى قلة قليلة من الممثلين من العواصم. وما انفكت النرويج تدعو إلى تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى لجعلها أكثر صلاحية في التصدي للتحديات الأمنية الحالية والجديدة. وإذا فشلنا في ذلك، فسنظل نرى هيئات أخرى، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تتولى المسؤولية عن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى الرغم من قطع بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وإزاء هذه الخلفية، نرى أنه من الحكمة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، شريطة أن نتمكن من الاتفاق على تعديل هيئاتنا التداولية والتفاوضية المتعددة الأطراف لتحسين الاستجابة للفرصة السانحة الآن. وتكتسي مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل فعال أهمية حاسمة بغية تعزيز الوعي وتقديم إسهامات هامة في المناقشات. وهناك حاجة ماسة لخبرتها وتجربتها في سعينا لوضع صكوك جديدة في مجال نزع السلاح.

وفي الختام، من المثلج للصدر أنه أمامنا هذا العام فرصة تاريخية لإحراز تقدم حقيقي، وينبغي أن نغتنمها. فلتكن دورة هذا العام للجنة الأولى بداية مرحلة جديدة ومثمرة بشكل أكبر في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة لصالحنا جميعا.

السيد أبو حسان (الأردن): أود بداية أن أتقدم إليكم ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل خلال أعمال اللجنة. كما أود أن أعبِّر عن تقدير بلادي لسلفكم، السيد ماركو أنطونيو سوازو، لإدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الماضية.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم شكر بلادي إلى السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وفريقه في مكتب شؤون نزع السلاح على جهودهما الكبيرة خلال العام.

ويؤيد الأردن البيان الذي أدلى به سعادة الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يرحب الأردن بالتطورات الإيجابية الهامة التي حدثت في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار خلال الأشهر الستة الماضية، وذلك بعد سنوات من التوقف والجمود. ويرى الأردن أن هذه التطورات تمثِّل فرصة سانحة لتحقيق تقدم حقيقي في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار خلال أعمال هذه اللجنة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ونحن متفائلون بدعوة الإدارة الأمريكية إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ونرى فيها فرصة حقيقية لإعطاء دفعةٍ جوهرية لجدول الأعمال الدولي المتعلق بنزع السلاح النووي. إن التطورات الهامة التي تبعت هذه الدعوة، وكان من أهمها التوصل إلى اتفاق مبدئي لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، تشكِّل زخما دوليا هاما يمكن الاستفادة منه لإيجاد دعم دولي للمعاهدات المتعددة الأطراف.

كما تنظر الحكومة الأردنية بارتياح كبير إلى النجاح الذي تحقق في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، باعتماد برنامج العمل لعام ٢٠٠٩ بتوافق الآراء، وهو يتضمن التفاوض على معاهدة دولية لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيث مهّد هذا النجاح السبيل للخروج من الطريق المسدود الذي آلت إليه أعمال المؤتمر خلال السنتين الماضيتين، وأصبح يمثِّل فرصة هامة لتنشيط جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

كما أن مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حول نزع السلاح وعدم الانتشار شكّل تعبيرا حقيقيا عن إرادة المجتمع الدولي في ضخ دماء جديدة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتمكّن مؤتمر القمة هذا من تحقيق أهداف دولية بالغة الأهمية، أهمها أنه أكد على أن كفالة عالمية معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية تمثِّل أولوية عاجلة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قطع مؤتمر قمة مجلس الأمن خطوات متقدمة باتجاه تحقيق عالمية معاهدتي عدم الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية. كما أنه نقل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى واجهة جدول الأعمال الدولي المتعدد الأطراف، وأبرز أهمية دخولها حيز التنفيذ.

يعتقد وفد بلادي بأن التطورات الإيجابية الهامة التي تحققت خلال الأسابيع الماضية قد أحدثت زخما هاما من شأنه أن يؤسس لبناء بيئة تفاوضية إيجابية خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتساعد على إيجاد ظروف مواتية لنجاح المؤتمر. ومن هذا المنطلق، فإن الوفد الأردني يساهم بإيجابية في تحقيق هذه النتيجة.

وتعتقد الحكومة الأردنية بأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يجب أن يسعى إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية هي: المحافظة على موقع المعاهدة بوصفها حجر الأساس في المنظومة الدولية لعدم الانتشار وأداة رئيسية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين؛ تعزيز أحكام المعاهدة لتمكينها من التصدي للتهديد النووي والإرهاب النووي وأن تعزز الاستخدام المسؤول للطاقة؛ استعادة التوازن بين المقومات الأساسية الثلاث للمعاهدة وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد على الجوانب التالية: أولا، إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استنادا إلى القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ تبقى مسألة حيوية ليس فحسب لأمن بلادي، ولكن أيضا لأمن واستقرار الدول كافة في منطقة الشرق الأوسط.

إن مصداقية الجهود الدولية لنزع السلاح وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار تعتمدان إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على تحقيق ذلك.

لقد تم الاعتراف بحيوية هذا الهدف وقيمته الاستراتيجية للأمن والسلام الدوليين، من خلال عدد كبير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى، وكذلك تقارير الأمين العام. ولهذا، فإن الأردن يعيد التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية وتنفيذ إجراءات أمن الوكالة على منشآتها النووية غير الآمنة. إن من شأن ذلك ليس فحسب تعزيز إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، ولكنه أيضا سيحدث تأثيرا إيجابيا شاملا على أمن واستقرار المنطقة، وسيمنع أي احتمالات لوقوع حوادث التلوث الإشعاعي في منطقة معروفة باكتظاظها السكاني الكبير.

ثانيا، يدرك الأردن تماما أن مصادر التهديد للأمن الدولي تنطلق في معظمها من المخاطر التي تتسبب فيها أسلحة الدمار الشامل، سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأطراف من غير الدول. ومن موقع الأردن كدولة عضو في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح أو عدم الانتشار، فإنه حريص على الوفاء بجميع الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية التي تفرضها عليه هذه العضوية. ومن هذا الموقع أيضا، يدعو الأردن إلى بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وتحديداً الأسلحة النووية، وتعزيز الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تؤدي إلى هذه النتيجة، وتشجيع جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المعاهدات، والسعي إلى تحقيق عالميتها. إن عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكِّل أولوية قصوى للسياسة الأردنية، باعتبار أنها الصك الأكثر فعالية لمنع سباق التسلح الإقليمي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

ثالثا، يرحب الأردن بالنقاشات البنّاءة خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي اختتم أعماله في نيويورك في ١٥ أيار/مايو من هذا العام. إن تحقيق أي تقدم في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ سوف يعتمد بالضرورة على استعدادنا للبناء على نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة، وخصوصا مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ الذي جرى فيه التمديد اللانهائي للمعاهدة مقابل تعهد دولي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ووفد بلادي على أتم الاستعداد للانخراط البنّاء في أعمال هذا الاستعراض، وصولا إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ولدعم عالمية معاهدة عدم الانتشار.

رابعا، إن اتفاقية عدم الانتشار تعترف للدول بالحق غير القابل للتصرف بتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن احترام هذا الحق المكتسب بدون أي تمييز سيبقى مسألة ضرورة خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

يعتقد وفد بلادي أن التهديد الإرهابي المقترن باحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل والأجهزة والمعدات الإشعاعية هو تهديد حقيقي ومتصاعد ويتطلب حلولا دولية مشتركة، وبتزايد كميات المواد الانشطارية المتاحة للتداول وازدياد الأطراف التي تتعامل مع هذه المواد، فإن مخاطر وقوع هذه المواد في أيدي جهات فاعلة من غير الدول تتزايد بصورة خطيرة. ومن هذا المنطلق، فإن الأردن ينظر إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على أنه أحد الأدوات الدولية الهامة في معالجة هذا التهديد. والتعامل الناجم مع هذا الواقع يتطلب نظرة متجددة إلى آليات تنفيذ القرار وتعاون دولي دائم ومشاركة فاعلة من عناصر المجتمع المدني.

لقد جسّدت الحكومة الأردنية اهتمامها بهذه المسألة من خلال استضافتها للندوة الإقليمية الأولى للجنة المنبثقة عن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عمان، وبالتعاون والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ولتحقيق نفس الأغراض التي يسعى لتحقيقها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن الأردن يؤيد البدء بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، ويرحب بالوقف الاختياري لحكومة الولايات المتحدة بهذا الخصوص. وبصفته عضواً في معاهدة أوتاوا، فقد اتخذ الأردن سلسلة من الخطوات والإجراءات الهامة استجابة لالتزاماته في هذه المعاهدة. كان أبرز هذه الخطوات قيام القوات المسلحة بتدمير كل مخزونها من الألغام المضادة للأفراد ابتداءً من عام ٢٠٠٣. كما قامت بإزالة ما نسبته ٧٠ في المائة من الألغام المضادة للأفراد المزروعة في حقول الألغام في المناطق الحدودية مع تحويل هذه الأراضي إلى الاستخدامات الاقتصادية والتنموية والزراعية، ويتوقع أن تستكمل عمليات إزالة الألغام خلال السنتين القادمتين. ورافق ذلك تشكيل الهيئة الوطنية للألغام والمركز الوطني لمعالجة ضحايا الألغام المضادة للأفراد بدعم مشكور من حكومة النرويج والاتحاد الأوروبي.

ولهذا، الحكومة الأردنية تعلّق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حيث تقوم بجهود كبيرة لتشجيع الانضمام إليها على المستوى الإقليمي، كما قامت الحكومة الأردنية بصفتها رئيس مؤتمر استعراض المعاهدة باستضافة المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة في البحر الميت في الأردن.

وختاما، وفد بلادي يؤيد التأكيد على دعمه الكامل لأعمال اللجنة الأولى ويأمل في تحقيق نجاح متميز لأعمالنا تحت قيادتكم خلال هذه الدورة.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة، كما أتمنى لكم ولجميع أعضاء اللجنة الموقرة كل التوفيق والسداد لما يقومون به من مساهمة فاعلة في تسيير أعمال اللجنة بالشكل الذي نتطلع إليه جميعا.

إن المجتمع الدولي في عام ١٩٧٨ قد حدد الأولويات التي تعالج مسائل نزع السلاح، وذلك من خلال الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (دإ-١) حيث تقرر أن تبدأ الجهود الدولية بنزع السلاح النووي ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة التقليدية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتخفيض القوات المسلحة بما ينسجم في النهاية مع تحقيق الهدف الأسمى لميثاق الأمم المتحدة في إحلال السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ ذلك الحين وحتى الآن، فإن التقاعس هو السمة الغالبة على الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق ما يصبو إليه المجتمع الدولي. وبالرغم من النجاحات المحدودة في إبرام المعاهدات والضوابط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل، فإننا نجد هذه المعاهدات تفقد قيمتها التي وضعت من أجلها وتضيع هيبتها لعدم امتثال بعض الدول لها. وفي ظل صمت مطبق وتجاهل تام من المجتمع الدولي ووفقا لسياسات بنيت على معايير مزدوجة أدت بالتالي إلى تعطيل معظم آليات نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح.

لقد شهدنا مؤخرا اجتماع قمة مجلس الأمن الرفيع المستوى بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح الذي عُقد بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والذي يؤكد على جهود المجتمع الدولي في منع الانتشار ونزع السلاح والتركيز على عدم وصول الأسلحة النووية إلى أيدي الجماعات الإرهابية. وبعد الإخفاقات التي شهدناها بفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥، يحدونا الأمل ونتطلع من جديد إلى تجاوز هذه المرحلة وتحقيق نجاحات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المزمع عقده في نيويورك في عام ٢٠١٠ بأن تحجم الدول الأطراف الموقعة على المعاهدة عن السعي إلى اقتناء أسلحة نووية وأن تضمن هذه المعاهدة عدم امتلاك الدول أسلحة نووية والحصول على التكنولوجيا النووية من أجل إنتاج طاقة نووية للأغراض السلمية.

إن حكومة وفد بلادي قد أبدت وأكدت التزامها الكامل، نصا وروحا، بمبادئ نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي من خلال انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، فكانت من أوائل الدول الموقّعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به، إضافة إلى تعاونها المستمر مع اللجنة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بتزويدها بالتقارير المتابعة المطلوبة وكذلك المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات القائمة والمستحدثة التي كان أخيرها وليس آخرها النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

لقد اتخذت حكومة بلادي جميع الإجراءات الممكنة في مجال مكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك بسنِّها العديد من الأنظمة

واللوائح والتعليمات التي تجسدت في إقرار نظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ والموضح بالتفاصيل في تقرير قدمته المملكة لمكتب شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة في سياق تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١. إن الأسرة الدولية تتطلع دوما إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلاّ أن إصرار دولة إسرائيل الدائم على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش، الأمر الذي يشكِّل تهديدا لسلام وأمن المنطقة، يقف عائقا أمام تحقيق تقدم ملموس على هذا الصعيد. إن الاستمرار في استثناء بعض الدول من الضغوط الدولية الهادفة إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي، والاستمرار في تطبيق معايير مزدوجة في هذا الشأن يشكل علامة استفهام كبرى لدى شعوب المنطقة ودولها. كما أن هذه الازدواجية تسهم أيضا في إرسال إشارات خاطئة إلى جميع هذه الدول.

إن المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تؤيد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك حق الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإنها تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية. ومن هذا المنبر، فإن وفد حكومة بلدي يدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالحل السلمي للملف النووي الإيراني حفاظا على أمن المنطقة وتجنبا لمخاطر الحروب التي عانت منها دول منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة الماضية.

وأخيرا، يواجه العالم اليوم تحديات ومسؤوليات جسام تزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق منظمتنا. ولا بد أن نجعل الأمل نبراساً يقودنا إلى العمل بموضوعية وجدية وروح بناءة وهو ما نطمح إليه خلال أعمال هذه اللجنة تحت رئاستكم الموقرة.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أتقدم لكم، سيدي، بتهنئة وفد الجزائر على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على تعاون وفدي الكامل. كما أود أن أرحب معنا هنا بحضور السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الوفد الإندونيسي باسم حركة عدم الانحياز والبيانيين اللذين أدلي بهما باسم المجموعتين الأفريقية والعربية.

تعقد هذه الدورة للجنة عقب دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندابا، حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه. هذه مساهمة مهمة لأفريقيا في تعزيز نظام عدم الانتشار وصون السلام والأمن الدولي والإقليمي. والجزائر، التي كانت من أول البلدان التي تصدِّق على معاهدة بليندابا، تدعو بصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تشرع بعد في التصديق على البرتوكولات ذات الصلة لهذه المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

كان عام ٢٠٠٩ غنيا بشكل خاص بالالتزامات بتحريك مسألة نزع السلاح قدما وبالتالي النهوض بالسلم والأمن الدوليين على أسس ثابتة وتوافقية ويمكن الاعتماد عليها. إن المواقف الجديدة التي أعرب عنها زعماء الدول الكبرى، ولا سيما زعماء الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح النووي، هي بالنسبة لنا مدعاة للتفاؤل بعد سنوات من الجمود. إن بيانيّ الرئيسين أوباما وميدفيديف في لندن في ١ نيسان/أبريل والتزامهما بإجراء تخفيضات كبيرة لترسانتيهما إضافة إلى العديد من البيانات الأخرى لزعماء الدول الكبرى الذين تكلموا تأييداً

لبناء عالم خال من الأسلحة النووية هي بالنسبة لنا عناصر وأسباب تدعو إلى الأمل.

وبعد أكثر من ٣٠ عاما من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي كانت نقطة تحوُّل تاريخية في العمل المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وكانت وثيقتها الختامية دليلا إرشاديا لجهود نزع السلاح، لا تزال الأمم المتحدة تجد صعوبة في إحراز التقدم الذي كانت تأمل في تحقيقه في هذا المجال. وتود الجزائر، وهي طرف في كل الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أن تشير هنا إلى أن هدف هذه الصكوك، ولا سيما، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو تخليص كوكبنا إلى الأبد من هذه الأسلحة.

وتود الجزائر أن تؤكد من جديد على التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وتصميمها على تعزيز مُثلها العليا. إن توفير المصداقية اللازمة لهذا الصك المهم وكفالة عالميته هي مسؤوليتنا المشتركة. وترتكز شروط تلك المصداقية والعالمية بصفة خاصة على التنفيذ المتوازن والحاسم للأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار التي يعزز ويقوي كل واحد منها الآخر. وأي اتجاه يهدف إلى إيلاء أولوية إلى جانب واحد من معاهدة عدم الانتشار على حساب الجوانب الأخرى سيكون في الحقيقة تمييعا لمصداقيتها ويمثل تهديدا للتوازن الدقيق بين الالتزامات المنصوص عليها والحقوق المكرسة في المعاهدة. ويجب أن ترافق الإجراءات والجهود التي تهدف إلى كفالة تنفيذ أحكام عدم الانتشار بجهود حقيقية متوازية وجهود يمكن التحقق منها في نزع السلاح النووي. والواقع، على الدول الحائزة للأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التزام مستمر بالعمل أولا من أجل الخفض ثم من أجل إزالة ترساناتها النووية. ونود أن نشير هنا إلى الفتوى الصادرة في عام ١٩٩٦ التي أكدت فيها محكمة العدل الدولية مجددا على هذا الالتزام.

وفي ذلك السياق، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي. وبعد ١٣ عاما من التوقيع على المعاهدة لم تكن الظروف مواتية على الإطلاق كما هي الآن لجعل هذا الصك واقعا. وإضافة إلى ذلك، فإن المفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية على مستوى مؤتمر نزع السلاح، كما نص برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر نزع السلاح، ستمثل تقدما حقيقيا في إطار الجهود الرامية لنزع السلاح النووي. وفي حين تؤكد الجزائر من جديد، التزامها في الوقت نفسه بنظام عدم الانتشار النووي الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار وبحق كل الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها في ما يتعلق بالملفين النوويين لإيران ولجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تؤيد حلا دبلوماسيا لهاتين المسألتين مع الاحترام الصارم لأحكام معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي عالم يتسم بكم هائل من التحولات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل، يكتسي أهمية خاصة الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما تنص المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. إن استخدام الطاقة النووية لبلدان كثيرة يبدو خيارا استراتيجيا وحتميا للوفاء باحتياجاتها واحتياجات أمنها للطاقة. إن الاقتراحات المطروحة، بما في ذلك المقدمة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء آلية متعددة الأطراف لتوفير الوقود النووي، ينبغي أن تكون موضوع اتخاذ إجراء منسق واسع النطاق في سياق الحق غير القابل للتصرف لكل الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي

ألاّ تؤدي هذه العملية بأي حال من الأحوال إلى تحديد أو تقييد هذا الحق.

إن المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار يوفر لنا فرصة حقيقية لترجمة كل بيانات النوايا التي أدلي بها عبر أكثر القنوات المأذون لها، ولا سيما الصادرة عن الدول النووية، إلى التزامات بإجراءات نزع سلاح محددة لنزع السلاح النووي. وستكون المهمة الأساسية لذلك الموعد، الذي يأتي بعد الانتكاسة المؤلمة لمؤتمر عام ٢٠٠٥، هي التعرف على الطرق والوسائل التي تهدف أخيرا إلى كفالة تنفيذ الإجراءات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، فإن المناقشات المثمرة والصريحة التي جرت في اللجنة التحضيرية الثالثة، ولا سيما اعتماد جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي في تلك المناسبة، علامة مبشِّرة لنا.

إن دخول معاهدة بليندابا في أفريقيا حيز النفاذ يدعونا إلى الإشارة إلى طلب المجتمع الدولي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والواقع، إنه رغم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وقرار مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ لا يزال هذا المشروع يعرقله تعنت إسرائيل التي ترفض التقيد بمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب مع شعور بالارتياح تحقيقا لهذه الغاية باعتماد المؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار GC(53)/RES/16 والقرار GC(53)/RES/17 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبشأن القدرة النووية الإسرائيلية.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد جعل بلدي همّه وشغله الشاغل تعزيز السلم والأمن الدوليين عنصراً دائماً في سياسته الخارجية. لذا، يشرِّف وفد بلادي ويسرُّه أن يقدِّم سنوياً إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة مشروع قرار معنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“. وهذا العام نعوِّل على دعم المقدِّمين التقليديين، فضلا عن دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار هذا، القرار (A/C.1/64/L.49).

تمّ الإعراب عن التزام بلدي بالسلم والأمن الدوليين أثناء ترؤسه مؤتمر نزع السلاح في الربيع الماضي. وباغتنام الفرصة التي تتيحها الأجواء الدولية الجديدة الآن، فإن الجزائر، بوصفها رئيسة المؤتمر، تعهدت بمبادرة إعادة إطلاق أعمال ذلك المنتدى بعد ١٢ عاماً من التأزم. وفي الحقيقة، نجح المؤتمر أخيراً، عبر مشاورات مطوَّلة ومضنية، في إقرار برنامج عمل بتوافق الآراء، يشمل جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. وتنفيذ هذا البرنامج، بدءاً من دورة عام ٢٠١٠، هو الآن أولوية لدى المؤتمر. ومن مسؤولية جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، والمجتمع الدولي بشكل عام، العمل على جعل هذا البرنامج حقيقة واقعة، مما يشكل خطوة هامة إلى الأمام، ومكسباً ثمينا للجميع.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدّد السلام والاستقرار في بلدان عديدة. وهذا ما يجعلنا نؤكد تكريسنا لتنفيذ وتعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة الذي أقرّ عام ٢٠٠١، لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا جدال في أنّ هذا الصك الهام أسهم في وعي متنامٍ حقيقي، للعواقب الإنسانية والسياسية السلبية لهذا البلاء، ولكيفية إسهامه في إمداد المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة الكبرى. وفي ما يتعلق بمبادرة معاهدة تجارة الأسلحة، دعمت الجزائر بدورها هذه

العملية منذ بدايتها الأولى، اقتناعا منها بأن إبرام صك دولي برعاية الأمم المتحدة، يرسي معايير لاستيراد الأسلحة وتصديرها ونقلها، سيسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد أظهرت المناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أثناء الدورة الثالثة والستين، الاهتمام والأهمية المعلّقين على هذا الموضوع. وفي هذا السياق, يصرُّ الوفد الجزائري على أن أية تطورات في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، يجب أن تتم على أساس توافق الآراء بقدر الإمكان.

وختاماً، إن النظر في مسائل نزع السلاح كل سنة يتيح لنا، في إطار اللجنة الأولى، الفرصة لاستعراض حالة الخطوات الهامة التي يتم اتخاذها في نظامنا للأمن الجماعي. ولا شيء يمكنه أن يقدِّم الحلول الضرورية للتحديات العديدة التي تواجهنا في هذه المنطقة اليوم، سوى التزام المجتمع الدولي بمؤسسة فعّالة لنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، باستخدام مبادئ الشفافية، وعدم التراجع وإمكانية التحقق.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة دورة عام ٢٠٠٩ للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملَين من جنوب أفريقيا. ووفد بلادي يؤيد البيانين اللذين ألقاهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل البرازيل باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

وأود في البداية أن أهنئ الدول الأفريقية الزميلة على بدء نفاذ معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه من هذا العام. ويبقى هذا تعبيراً آخر عن اقتناع القارة الأفريقية بأنه لا يمكن ضمان تنميتنا وأماننا المستقبليين الجماعيين، إلاّ بنزع السلاح النووي وإلغائه.

وتشاطر جنوب أفريقيا الشواغل المتعلقة بالخطر الذي تشكِّله أسلحة الدمار الشامل. وقد شهدنا في السنة الماضية عدداً من التطورات الهامة التي أشاعت تفاؤلاً جديداً، مشيرة إلى أن أزمة سنوات عديدة، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، قد انتهت تماماً. لكنّ تجربة العقد الماضي، الذي شهد تراجع بعض الدول عن التزاماتها، وإعادة تفسيرها لواجباتها المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي معاً، أسهمت في إضعاف الثقة بشأن آفاق التقدم وإثارة الشكّ فيها.

وبينما نرحب بالبيانات الإيجابية التي صدرت في الماضي القريب، في ما يتعلق بنزع السلاح النووي، نأسف إذ أن الجهود لمعالجة بعض أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، لا تزال تتسم بأعمال تخدم المصالح الضيقة وتشلّ المحافل المتعددة الأطراف الهامة، التي أُنشئت خصيصاً لمعالجة تلك الشواغل. وفي هذا الصدد، نوّهنا باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مؤخراً، قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع أن جنوب أفريقيا تؤيد بالكامل الجهود الهادفة إلى تعزيز تدابير عدم الانتشار، نأسف لأنه لم يتم حتى الآن إيلاء الاهتمام نفسه بمسألة نزع السلاح النووي المساوية في الأهمية.

ويرى جنوب أفريقيا أنه يمكن للصكوك المعتمَدة في مجالَي عدم الانتشار ونزع السلاح، أن تعالج بفعالية الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. وإن الامتثال الشامل لهذه الاتفاقات الدولية، وتنفيذها الكامل والتقيُّد بها، والتخلص التام والمبكر من هذه الأسلحة، كلها ستكفل عدم استخدام تلك الأسلحة أبداً. ونأمل لدورة اللجنة الأولى لهذه السنة، أن تسهم في جهودنا لضمان توافق آراء بشأن التحديات الهامة التي تواجه أمننا الجماعي.

مابرح التأخر الطويل في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يُضعف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، ويقوِّض سعي المجتمع الدولي إلى عالمٍ خالٍ من

الأسلحة النووية. وبدء النفاذ هذا هدف ملحٌّ والتزام غير قابل للتفاوض، ولهذا، ستعمل جنوب أفريقيا بلا كلل مع جميع المعنيين، لتحقيق بدء النفاذ المبكر، قدر الإمكان، لهذا الركن الهام من نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة من جانب موزامبيق وملاوي وتيمور- ليشتي. لقد شجعنا الالتزام الإيجابي الأخير، المتعلق بتصديق الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة.

كما يرحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح، التي أفضت إلى الإقرار بتوافق الآراء لبرنامج عمل في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وكنّا نأمل أن يتمكّن المؤتمر من الاتفاق على أنماط لتنفيذ ذلك القرار. لذا، نطالب جميع أعضاء المؤتمر بالبناء على ما تمّ إنجازه عام ٢٠٠٩، وألاّ يدَّخروا أي جهد لضمان بداية مبكرة للعمل الموضوعي في المؤتمر، في مستهل دورته عام ٢٠١٠. ويؤمل للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة مواد انشطارية قابلة للتحقق، أن تصبح حقيقة واقعة، شريطة أن يكون جميع أعضاء المؤتمر مستعدين لإثبات الإرادة السياسية اللازمة لإحداث ذلك.

إنني إذ أنتقل الآن إلى الأسلحة التقليدية، تتطلع جنوب أفريقيا إلى الاجتماع الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. ويشرِّف جنوب أفريقيا أن تقدِّم في هذه الدورة، إلى جانب كولومبيا واليابان، مشروع القرار الشامل بشأن الأسلحة الصغيرة، ونتطلع إلى مشاورات بنَّاءة بشأن مشروع النص الذي سنقدمه قريباً. ونعتقد أننا أحرزنا تقدماً كبيراً في إرساء برنامج عمل تطلعي حتى عام ٢٠١٢. ويأمل وفد بلادي أن تتمكّن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وفي ما يتعلق بالمسائل الموضوعية المتعلقة ببرنامج العمل، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتعاون محسَّن، بشأن الصكّ الدولي لتعقُّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، فضلا عن السمسرة غير المشروعة.

وستواصل جنوب أفريقيا العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وترحب بأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن تلك المعاهدة، أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ومع أنه لا تزال هناك أسئلة عديدة بحاجة إلى إجابات، في ما يتعلق بالتفاصيل المحددة للإطار التنظيمي المزمع استخدامه، في جملة أمور، لا ينبغي أن يحول هذا الأمر وحده دون مضيّ الدول الأعضاء قُدما مع هذا الطريق الهام. وأي تأخير إضافي في تنظيم تجارة الأسلحة ونقلها سيشهد انتهاكات وإساءات متواصلة لحقوق الإنسان، وتدميراً وتشريدا لأرواح بريئة، واستضعافاً للبشر يستمر في تقويض الأهداف الإنمائية.

وبالنسبة إلى مسألة الألغام الأرضية، تعلِّق جنوب أفريقيا أهمية كبرى على تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا باختتام الاجتماع التحضيري الثاني لاتفاقية حظر الألغام، الذي انعقد في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جنيف، واستضافت جنوب أفريقيا أيضا مؤتمرا للاتحاد الأفريقي في الفترة من ٩ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتقييم التطورات في أفريقيا منذ مؤتمر عام ٢٠٠٤ بغرض استكمال الموقف الأفريقي المشترك من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتحضير للمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سينعقد في كارتاخينا بكولومبيا خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في المؤتمر

الاستعراضي، وتأمل أن نخرج من ذلك المؤتمر متحدين في سعينا إلى إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ونأمل أيضا أن يتمكن المؤتمر من تعزيز بعض أحكام التنفيذ، بما في ذلك مساعدة الضحايا، وإزالة الألغام، والتعاون والمساعدة، وتدمير المخزون.

وكانت جنوب أفريقيا إحدى الدول التي وقّعت على اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ونعمل الآن للتصديق على الاتفاقية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن معيارا دوليا جديدا قد تم وضعه لتنظيم هذه الأسلحة. ويرى وفدي أنه فيما يتزايد الزخم والمزيد من الدول توقّع وتصدّق على هذه الاتفاقية، سيتصف الجزء الأكبر من الذخائر العنقودية بوصمة عار إلى درجة عدم استعماله بعد الآن، تماما مثلما حصل بالألغام المضادة للأفراد.

وتبذل حاليا جهود في لاهاي لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بهدف تعيين المدير العام الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك في نهاية هذا العام تقريبا. والمهم أن يحظى المرشح الفائز بأوسع تأييد ممكن لكفالة نيل الثقة والدعم الكاملين من الدول الأطراف لدى التصدي للتحديات الماثلة أمامنا. وهذه التحديات تشمل حقيقة أن إحدى الدول النووية الكبرى ذكرت فعلا أنها لن تفي بالموعد النهائي للتدمير في عام ٢٠١٢، الأمر الذي يحتمل أن يضر ضرراً خطيرا باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحتاج أيضا إلى تحديد مواعيد نهائية للدول الأطراف النووية الجديدة، فضلا عن معالجة حالات جديدة لم تلحظها الاتفاقية، من قبيل تدمير الأسلحة الكيميائية في حالات الصراع. والمتوقع كذلك من المدير العام الجديد أن يوازن بدقة بين أنشطة عدم الانتشار لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين دعمها وتعاونها لصالح أغلبية الأعضاء التي لا تملك أسلحة كيميائية ولا صناعات كيميائية كبيرة.

وفيما فشلت هيئة نزع السلاح في التوصل إلى أية نتائج موضوعية خلال دورتها للسنوات الثلاث السابقة، تشعر جنوب أفريقيا بالتشجيع إزاء جدول الأعمال الذي اعتمدته الهيئة في وقت سابق من هذا العام، وإزاء العمل الجاري فعلا في هذا الصدد. ونود أن نؤكد من جديد أننا نعلّق منتهى الأهمية على دور هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وفي الختام، إن على هذه اللجنة المسؤولية عن القيام جماعيا بتلبية الشواغل المتعلقة بالخطر الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية. وبغية الوفاء بهذه المسؤولية، يتحتم علينا كلنا الموافقة جماعيا على إجراءات تعزز نظام الحكم المتعدد الأطراف، وتسهم بالتالي في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم للجنة الأولى هذا العام. إنكم بالتأكيد تحظون بتعاون وفدي في هذا الدور الهام.

ترحب أستراليا بالإشارات المشجعة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية بشأن السلم والأمن الدوليين – ومؤخرا جدا مؤتمر القمة التاريخي والناجح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. إن الديناميات قد تحوّلت. ونحن في زمن يمكننا أن نمضي قُدما بما لدينا من عزيمة، وأن نحرز تقدما. والحكومة الأسترالية ملتزمة بالأمم المتحدة، وبالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبنزع السلاح النووي. ونتعهد بمواصلة تصميمنا على ضخ طاقة أكبر، والتركيز

والتشديد على نتائج موضوعية تسفر عنها المداولات في هذه اللجنة وفي منتديات أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار.

لهذا السبب، أنشأ رئيسا الوزراء الأسترالي والياباني اللجنة الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتبذل اللجنة بنشاط جهدا لتوليد أفكار جديدة بغية التغلب على ما كان أحيانا كثيرة مناقشات عقيمة في الماضي. وتعمل اللجنة مع الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية ومع أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأطراف خارجها، وفي جميع المناطق. وستصدر اللجنة تقريرها في الأشهر القليلة المقبلة. ويتمثل هدفها في وضع مسار عملي بغية التوصل إلى نظام معزز لعدم الانتشار ونزع السلاح يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ويسترعي الانتباه إلى ما ينبغي كل طرف أن يفعله ومتى القيام بذلك، وإلى كيفية تضافر جميع العناصر المختلفة للسياسة العامة في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد.

رئيس الوزراء الأسترالي راد قال في خطابه أمام الجمعية العامة قبل أسبوعين، ”ثمة حقيقة تظل واضحة للغاية: أن انتشار الأسلحة النووية لا يمكنه أبدا أن يجعل أي بلد أكثر أمنا“ (A/64/PV.4). ونحن نتطلع إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية كي تمارس القيادة. وشعرنا بتشجيع كبير إزاء التزام جريء كرره الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة في نيسان/أبريل، بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب بالتزام الولايات المتحدة وروسيا في مفاوضات معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) بخفض ترساناتهما النووية، ونرحب بالتخفيضات الهامة التي أجرتها فرنسا والمملكة المتحدة. وبطبيعة الحال، تؤيد أستراليا تمام التأييد القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر.

ونشعر بالتشجيع على نحو خاص إزاء تنشيط الجهود الرامية إلى إنفاذ اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، ونرحب التزام ترينيداد وتوباغو العلني في ١ تشرين الأول/أكتوبر بانضمامها إلى الاتفاقية. وننوّه بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية بل ونشدد عليها فعلا، ونهنئ الدول الأفريقية على دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ مؤخرا.

وبغية التوصل إلى التزام دائم بعالم خال من الأسلحة النووية، فإن التحدي لا يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، وإنما علينا جميعا دور نؤديه. وكذلك، مثلما ذكر رئيس وزرائنا في خطابه أمام الجمعية العامة، ”إن الأمم المتحدة ليست مكانا؛ وليست مؤسسة. الأمم المتحدة هي نحن“.

وأستراليا، بوصفها أحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩، شعرت بالسعادة للإسهام في توصل المؤتمر بتاريخ ٢٩ أيار/مايو إلى برنامج عمل. ويشمل برنامج العمل على النحو الملائم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بشكل يمكن التحقق منه، وهي صك نعتبره حاسما لإحراز التقدم. والمؤسف أن المؤتمر فشل، كما نعلم، في التوصل إلى توافق الآراء اللازم لتحقيق قراره. والمجتمع الدولي محق في الشعور بالإحباط إزاء هذا القصور المؤسسي الذي، بصراحة، يدخلنا جميعا في حالة من الاضطراب. ولا يسعني بالتأكيد الشرح للإنسان الأسترالي العادي لماذا لا نستطيع إحراز تقدم. إن مؤتمر نزع السلاح مهم. وعلينا أن نعمل أفضل. ومن الضروري أن يؤدي مؤتمر نزع السلاح عملا موضوعيا عام ٢٠١٠ في جميع مجالات برنامج عمله.

وعلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أن يكون أولوية ملحّة. فالمعاهدة واقعة تحت ضغط كبير، ولا بد لجميعنا أن نعمل على كفالة نجاح المؤتمر

الاستعراضي، الذي يدرك ويبرز المنافع الأمنية الجماعية التي تواصل المعاهدة توفيرها لجميع الدول الأعضاء. والاختبار النووي الذي أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام كان تذكرة صارخة بالحاجة إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه.

إن إماطة اللثام في إيران مؤخرا عن مرفق ثانٍ سري للتخصيب تعزز شواغلنا وشواغل المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي. وتحث أستراليا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بالتزاماتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القاضية بالعودة إلى المحادثات السداسية الأطراف وبتنفيذ التزاماتها بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية. وعلى إيران أيضا أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية طمأنة المجتمع الدولي إلى أن برنامجها النووي سلمي بأكمله. والاجتماع الذي عُقد بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر بين الدول الدائمة الخمس زائدا ١ وإيران كان خطوة أولى بنّاءة. وتحتاج إيران إلى المتابعة الآن بتوفير الوصول الكامل والشفاف للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مرفق التخصيب في قم.

ومواصلة جهودنا المتعلقة بالأسلحة التقليدية يجب أن تظل أيضا ذات أولوية رئيسية للجنة. وكما أكد وفدي في عدد من المناسبات، من الضروري جدا إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة إذا أردنا أن نوقف النقل غير المسؤول وغير الشرعي للأسلحة التقليدية ومكوناتها. ونرحب بنتيجة اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية هذا العام، ونؤيد بشدة الاقتراح باستعمال الاجتماعات المتبقية كلجان تحضيرية تسبق انعقاد مؤتمر دبلوماسي للتفاوض بشأن الاتفاقية. وينبغي كذلك أن يظل التركيز منصباً على الجهود المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والجهود التي تبذلها منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، جهود قائمة وستظل قائمة. وأكد زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ – الذي تترأسه أستراليا حاليا – في بلاغهم الصادر في آب/أغسطس مدى حقيقة الخطر الناجم عن هذه الأسلحة في تلك المنطقة وخارجها.

ومثلما تدرك بعض الدول، استضافت أستراليا في سيدني خلال حزيران/يونيه من هذا العام وبالشراكة مع الأمم المتحدة، اجتماعا إقليميا يتعلق ببرنامج العمل تم فيه تبادل الخبرات والأفكار بخصوص كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي قدّمته في هذه الدورة جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان، والذي يضع إطارا قويا لتعزيز التفاهم وتنفيذ برنامج العمل قبل الاجتماع المقبل الذي تعقده الدول مرة كل سنتين وقبل المؤتمر الاستعراضي.

وأود كذلك أن أبرز الأولوية التي توليها أستراليا حاليا للإنفاذ المبكر لاتفاقية الذخائر العنقودية، وجهودنا المتواصلة تحت إشراف اتفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة بهدف التوصل إلى حظر مفيد على استعمال الذخائر العنقودية من جانب الذين لم يلتزموا بعد باتفاقية الذخائر العنقودية. وما زلنا أيضا ملتزمين بهدف إيجاد حل شامل لمشكلة الألغام الأرضية على الصعيد العالمي، ونتطلع إلى الحصول على نتائج طموحة من مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن عالم خالٍ من الألغام، المتوقع انعقاده في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الختام، أكرر ما بدأت به بياني من أن الحكومة الأسترالية تكرس نفسها لتحديد خطوات براغماتية ترمي إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار في مجمل جدول أعمال هذه اللجنة. التحديات واضحة، بيد أننا يجب أن نعترف

اعترافاً أشد بتكاليف التخاذل عن العمل. إننا نعيش فترة حاسمة لا بد لنا جميعا من الإدراك فيها أن امتلاك الأسلحة النووية خصوصا ذات تكلفة استراتيجية للدول، وهي تكلفة تفوق المكاسب الاستراتيجية المتوخاة. ونتطلع إلى العمل الوثيق مع وفود أخرى ومعكم، سيدي، فيما نواجه هذه الحقيقة. وعلينا جميعا أن نعيد الالتزام بأن نعمل أكثر بكثير.

السيد اونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد النيجيري، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وإنني أؤكد دعمنا لكم وتعاوننا معكم. ونحن على ثقة بأننا سنحظى بمداولات ناجحة في ظل قيادتكم المقتدرة. وأشكر أيضا الممثل السامي لنزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، على بيانه الاستهلالي. وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلي بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

إن هذه الدورة للجنة الأولى تعقد في وقت يصاحبه قلق كبير بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين الناجم عن المأزق الحالي في المفاوضات المتعددة الأطراف.

ومما يبعث على الدهشة إذاً أن الموارد المعدّة للمعونة والمساعدة الإنمائية تستمر في التراجع بينما الإنفاق العسكري يستمر في التزايد. فالإنفاق العسكري العالمي الذي بلغ ٧٨٠ بليون دولار في بداية هذا العقد ارتفع الآن إلى ١,٤٦٤ تريليون دولار، أي بزيادة حقيقية نسبتها ٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ وزيادة نسبتها ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وهذا الرقم يمثّل أيضا نسبة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ٢١٧ دولاراً لكل شخص على الأرض في عالم يعيش بعض الناس على أقل من دولار يوميا. من جانب آخر، إن أقل من ١ في المائة مما ينفقه العالم كل عام على الأسلحة من شأنه أن يضع كل طفل في المدرسة بحلول العام ٢٠٠٠. ومع ذلك لم يحدث هذا الأمر.

ليس بمستطاع المجتمع الدولي أن يراقب هذا التطور المستمر دون هوادة. وعليه، إن الحاجة إلى عكس مسار هذا المنحى السلبي باتت أحد أعظم التحديات للمجتمع الدولي اليوم. ورغم ذلك، فإن عودة المجتمع الدولي مؤخرا إلى التنبه إزاء أفضل طريقة لتناول مسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح ظهرت جلية في مؤتمر قمة نزع السلاح النووي الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ونحن نتوقع في هذه الدورة للزخم الإيجابي الذي تولّد حتى الآن بشأن كيفية تنفيذ تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار – أخذت تصبح على نحو متزايد تحديات رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين – أن يستمر بنشاط متجدد. لذلك علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب الفشل الذي اتصف به جدول أعمال نزع السلاح في السنتين الماضيتين بغية تلبية الشواغل الدولية المشتركة حيال الأخطار التي تشكلها للبشرية أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا إيمانه بتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي لتناول مسألتي نزع السلاح والأمن الدولي، وسوف يواصل تقيده بالتزاماتنا في إطار مختلف اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونيجيريا طرف فيها. وسنعمل مع دول أخرى تعزيزا لنزع السلاح وعدم الانتشار في جميع جوانبه. ويحدونا الأمل أن يفضي هذا التعاون إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتؤكد نيجيريا أيضا من جديد على أن جميع الدول الأطراف، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، تتشاطر التزاما مشتركا بكفالة عدم الانتشار بجميع جوانبه. ونرى أن الدعوة إلى عدم الانتشار

يجب استكمالها بأعمال ملموسة في مجال نزع السلاح النووي، باعتبارها أشد السبل فعالية لكفالة ألاّ تقع هذه الأسلحة في أيدٍ من غير الدول.

وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تكثف التزامها بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبشكل خاص التزام الدول المتبقية في المرفق ٢ التي يعتبر تصديقها إلزاميا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وبانتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل الحفاظ على الوقف الاختياري القائم لاختبار تفجيرات الأسلحة النووية أو تفجيرات أية أجهزة نووية أخرى. ومع ذلك، تعتقد نيجيريا أن وقفاً اختياريا لا يسعه أن يحل محل معاهدة. فالهدف الأمثل هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وسيظل الوفد النيجيري على موقفه إزاء الحاجة إلى كفالة الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير وبحث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتود نيجيريا كذلك أن تؤكد مجدداً دعمها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا، والمنشأة بناء على ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية في ما بين الدول ضمن المناطق المعنية. وأظهرت أفريقيا مرة أخرى التزامها بمبدأ نزع السلاح النووي عالميا بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ مؤخرا، وتدعى معاهدة بليندابا.

ويؤكد وفدي من جديد التزامه ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. ومع ذلك، نود أن نشدد على أنه رغم الجهود المبذولة على مختلف الصُعد، فإن تداول هذه الأسلحة، ولا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، يحوِّل المنطقة بسرعة إلى نقطة عبور رئيسية للاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وهذا ييسِّر أيضا تزايد عصابات المجرمين، ومنهم مَن يمتلكون قوة نارية كافية لمواجهة القوة العسكرية لدولة ما. لهذا السبب، نواصل مناشدة المجتمع الدولي أن يبدي التزاما بالقضاء على هذه الآفة عن طريق تنفيذ المبادرات القائمة، فضلا عن وضع مبادرات جديدة مُلزمة قانونا حيثما يقتضي الأمر ذلك. وهذه الصكوك ينبغي أن ترمي إلى تحقيق هدف منع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتنظيم نقل الأسلحة التقليدية عموما. والتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من شأنه أن يكون بداية جيدة جدا. وفي هذا الصدد، نأمل للاجتماع المقبل لفريق العمل المفتوح باب العضوية أن يحرز المزيد من التقدم الموضوعي.

أخيرا، سوف يعمل الوفد النيجيري مرة أخرى هذا العام، مثلما فعل من قبل، على تقديم مشاريع القرارات الثلاثة التالية المعنونة: ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا“ (A/C.1/64/L.33)؛ و ”حظر إلقاء النفايات المشعّة“(A/C.1/64/L.34)؛ و ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“(A/C.1/64/L.32/Rev.1).

ونقدِّر دعم الدول الأعضاء التي استمرت في توفير الموارد والمرافق للمشاركين في البرنامج. ونشعر كذلك بالامتنان للأمين العام على الطريقة القديرة التي عمل بها على مر السنين. ونناشد الدول الأعضاء أن تؤيد مشاريع القرارات هذه عندما يجري عرضها، مثلما فعلت دوما في الماضي.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وتهنئة أعضاء المكتب على انتخابكم بجدارة. وإنني على ثقة بأن قيادتكم وحكمتكم سترشدنا في عمل اللجنة بغية أن يؤتي ثمارها. وبنغلاديش تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

نظراً للتطورات المشجعة الأخيرة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإن عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة سيكون هاما لإحراز تقدم في برنامج عملنا لنزع السلاح بعد سنوات عديدة. والإرادة السياسية ضرورية لإحداث فرق. وأوافق الأمين العام للأمم المتحدة على أن الوقت قد حان الآن لكي نتحد في هدفنا وفي عملنا من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وعلى أن نزع السلاح النووي هو الطريق الوحيد لإيجاد عالم أكثر أمنا.

إن استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف بعد سنوات عديدة من الجمود هو بالتأكيد تطور يحظى بالترحيب. ونشعر كذلك بالتشجيع إزاء الإعلانات الصادرة عن مختلف العواصم بشأن وعودها بالنهوض في جدول أعمال نزع السلاح النووي بطريقة موضوعية. ومؤتمر القمة التاريخي الذي عُقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191) والذي اتخذ بالإجماع القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) يمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح إذا وفّت جميع الأطراف بالتزاماتها وفقا لأنظمة الأمم المتحدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد من تذكير أنفسنا بأن أكبر خطر على البشرية يأتي من استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. ولا شك لدينا في أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وجميع مساعينا، إذاً، ينبغي أن ترمي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل لصالح وجود البشرية.

وبنغلاديش لم تشكك على الإطلاق في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي، والأساس الضروري لنزع السلاح النووي والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك للتو. وتؤكد بنغلاديش من جديد دعوتها، مثلما ورد أيضا في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بوجوب الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، بغية تحقيق عالمية المعاهدة في تاريخ مبكِّر، والتقيد بشروطها إلى أن تنضم إليها. وتدعو بنغلاديش إلى اعتماد نهج متوازن في تناول الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار – نزع السلاح النووي من البلدان التي تملك حاليا أسلحة نووية، وعدم انتشار الأسلحة النووية في بلدان لا تملكها بعد، والاستعمال السلمي للطاقة النووية للجميع.

وتؤكد بنغلاديش من جديد أيضا دعوتها إلى جميع الدول، ولا سيما المتبقية في المرفق الثاني، الامتناع عن إجراء تفجيرات نووية بغرض التجارب، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبنغلاديش هي أول دولة آسيوية جنوبية من المرفق الثاني تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن على اقتناع بأن عالمية المعاهدة ودخولها حيز النفاذ مبكِّرا هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وتدعو بنغلاديش أيضا الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، إلى إجراء مفاوضات بحسن نية تتعلق بتدابير فعالة لخفض الأسلحة النووية ونزع السلاح، وبإبرام معاهدة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، وتناشد جميع الدول الأخرى أن تشارك في هذا المسعى. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بغية إحراز نتيجة متوازنة في جميع الركائز الثلاث للمعاهدة – أي عدم

الانتشار، ونزع السلاح، والاستعمالات السلمية للطاقة النووية.

وبنغلاديش، بوصفها بلدا دستوريا يلتزم بنزع السلاح العام والكامل، تتمتع بسجل رائع يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبالأسلحة النووية وكذلك بالأسلحة التقليدية. وإننا طرف في جميع صكوك الأمم المتحدة تقريبا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ونسعى بما لدينا من موارد محدودة إلى تنفيذها بالكامل على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وبنغلاديش، بوصفها بلداً لا يطمح إلى امتلاك أسلحة نووية، تؤكد من جديد مطلبها بضمانات أمنية عن طريق إنشاء أداة قانونية مُلزمة عالميا تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي يذكِّر بالبيانات التي أصدرتها عام ١٩٩٥ كل دولة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، تقدم فيها ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضد استعمال الأسلحة النووية. والتقيد الصارم بهذه الضمانات ضروري لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

ونود أن نشدد هنا على أنه فيما نؤيد جميع الجهود غير التمييزية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، تنوّه بنغلاديش، مثلما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، بالحق غير القابل للتصرف للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير الأبحاث والإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز وفقا للمادتين الأولى والثانية من تلك المعاهدة. وبنغلاديش، على سبيل المثال، اختارت بقصد منها وبدون شروط أن تظل غير نووية. ونحن نعمل حاليا على الاستفادة من الحكم الوارد في معاهدة عدم الانتشار المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية بهدف تحسين مستوى عيش شعبنا تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد أبرمت بنغلاديش أيضا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية، كجزء من التزامها بعدم الانتشار.

وما فتئت بنغلاديش منذ وقت بعيد تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونحن نثمن إنشاء هذه المناطق كتدابير لبناء الثقة ضد التهديد بالأسلحة النووية. وفي حين نرحب بنفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا هذا العام، لا نزال نؤيد إنشاء هذه المناطق في جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وفي أنحاء أخرى من العالم.

ولا بد لنا من مواصلة العمل في سبيل إزالة أسلحة الدمار الشامل من على وجه الأرض، ولكن علينا ألاّ نحيد ببصرنا عن التهديدات التي يشكِّلها انتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتدعم بنغلاديش الجهد العالمي لإبرام اتفاقية تعنى بتجارة الأسلحة، بغية كفالة نقل الأسلحة التقليدية على نحو شفاف. وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل المستخدمة يوميا، تعمل على زعزعة الاستقرار في المناطق والمجتمعات وتخلِّف آثاراً مدمِّرة على الجماعات الضعيفة من البشر، بمن فيهم النساء والأطفال.

واعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١ بالإجماع وهو البرنامج المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كان معلما في تاريخ نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه الوثيقة التي صيغت بعناية لا تزال حجر الزاوية لجهودنا في بناء معايير ووضع قواعد تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بيد أن التقدم المحرز في تنفيذها، كان غير متكافئ. والتنفيذ الكامل لبرنامج العمل يتصف، إذاً، بأهمية كبرى لجميع المجتمعات.

وتدعو بنغلاديش أيضا إلى وضع حد لاستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فالعديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، يسقطون ضحايا الألغام الأرضية في الصراعات وفي حالات ما بعد الصراع. وبنغلاديش وفّت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الألغام الأرضية عن طريق تدمير مخزونها من هذه الألغام. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية أوتاوا أن تفعل ذلك. وينبغي أيضا تقديم المساعدة لعمليات إزالة الألغام، فضلا عن إعادة تأهيل الضحايا في البلدان المتضررة.

إن جدول أعمال نزع السلاح، سواء الأسلحة النووية أو التقليدية، يتصف بأهمية مطلقة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. والإنفاق العسكري الذي يتعدي تريليون دولار كل عام أمر مثير للجزع وهو غير مقبول أخلاقيا في وقت دفعت الأزمة المالية والاقتصادية ملايين الناس في جميع أنحاء العالم إلى ما دون خط الفقر، وجعلت أكثر من بليون نسمة، أي سُدس عدد البشر، ينامون كل ليلة وهم جياع. ويقدّر أن العالم ينفق قرابة ٣,٥ مليون دولار كل يوم على الأسلحة والجنود، وأن ما يزيد على ٤٢ بليون دولار قيمة أسلحة تقليدية تُباع إلى الدول النامية كل عام. ونؤكد من جديد مطلبنا بأن توقف الدول العسكرية الكبرى سباقها المجنون للتسلح، وأن تحوِّل الموارد للقضايا الإنمائية التي تمس حاجة جميع شعوبنا إليها. ومن شأن ذلك أن يضمن على أفضل وجه السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وأن يكفل مستقبلا مزدهراً تتشاطره البشرية بأسرها.

ولدينا اليوم أكثر من أي وقت مضى كل الأسباب التي تحدونا إلى الأمل في إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وينبغي لذلك أن يكون بالتأكيد فرصة للتفكير إلى أبعد مما اعتقدنا أنه يمكن التوصل إليه كل هذه السنوات، والعمل على جدول أعمال طموح لنزع السلاح يجعل هذا الكوكب مكانا أكثر أمانة لجميعنا ولجميع أجيالنا المقبلة.

ومن هذا المنظور، فإن عمل اللجنة الأولى وهي منتدى الأمم المتحدة المسؤول عن وضع معايير وقواعد تتعلق بنزع السلاح والأمن على الصعيد العالمي، يتصف بأهمية كبرى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلينا أن نرتقي إلى مستوى المهمة المتمثلة في منع حدوث كابوس نووي. ومجرد الكلام واتخاذ القرارات ليس كافياً. فجميع هذه البيانات والقرارات يجب تنفيذها نصاً وروحا وعلى وجه السرعة. ولا يسعنا أن نتحمّل أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يود أن يدلي ببيان ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أذكِّر الوفود بأن عدد البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد لأي وفد فيما يتعلق بأي موضوع وفي جلسة بعينها يجب أن يقتصر على بيانين. البيان الأول، وفقا للنظام الداخلي، يقتصر على عشر دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود كذلك أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للهيئة. وإنني أؤكد لكم الدعم الكامل من وفدي في سبيل أن تتكلل الدورة بالنجاح.

وأود أن أردّ على الإشارات التي أبدتها بعض الوفود، بما فيها كوريا الجنوبية واليابان، بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. إن وفدي يرفض بالتأكيد رفضا قوياً البيانات التي أدلت بها تلك الوفود، وأود أن أبدي

الملاحظات التالية بغرض تيسير فهم أفضل للممثلين الآخرين، ولا سيما بخصوص مسألة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج مباشر لسياسة الولايات المتحدة العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهديداتها النووية التي استمرت لأكثر من نصف قرن. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم ترفض أبداً نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وبقية أنحاء العالم. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تدخل في سباق الأسلحة النووية. لقد فعل بلدي كل ما يستطيع لتحقيق توحيد البلد سلميا، وإزالة التهديدات النووية وأسباب الحرب، وكفالة السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتحقيقا لذلك، باشرت حكومتي بعملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وتقدمت باقتراح بأن يحل محل اتفاق الهدنة اتفاق سلام، فضلا عن اقتراح بعقد معاهدة عدم اعتداء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن جهودنا لم تحظ بالاستجابة الواجبة من الولايات المتحدة. بدلا من ذلك، استجابت الولايات المتحدة لجهودنا المخلصة بزيادة تهديداتها النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومضت الولايات المتحدة في قولها إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب ألاّ تُطلق حتى أي قمر صناعي سلمي، وجعلت من الأمر مشكلة في مجلس الأمن، وفعّلت جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعليه، انهارت المحادثات التي أطلق عليها محادثات الأطراف الستة. إن إطلاق قمرنا الصناعي أمر مشروع لأنه يندرج في إطار ممارستنا لسيادتنا، وهو يتوافق تماما مع القانون الدولي ذي الصلة. ومجلس الأمن لا يسعه أن يعلو فوق القانون الدولي.

وبالنظر إلى الأعمال العدوانية المستمرة من الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، استنتجنا أنه ليس لدينا خيار آخر سوى الاعتماد على قوتنا النووية الرادعة، باعتبارها الوسيلة المجدية التي تكفل التوازن النووي في المنطقة. والهدف من أسلحتنا النووية هو منع وقوع حرب في شبه الجزيرة الكورية. وسوف تملك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السلاح النووي الذي يمكنه أن يردع أي هجوم عسكري وتهديدات نووية.

وردعنا النووي جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر أمنا من ذي قبل، وهو يمكّن شعبنا من تركيز كل جهوده وموارده على التنمية الاقتصادية. وإذ تملك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية، فهي ستتصرف بطريقة مسؤولة في إدارة واستعمال وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل تعليق الجلسة أود أن أذكّر الوفود بأن قائمة المتكلمين للمناقشة العامة ستقفل اليوم الساعة ١٨/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.